مقدمة الفصل الأول

إن تحقيق التوحيد إما عن طريق اعتماد معايير الابلاغ والتقرير الماليIAS-IFRS أو عن طريق التوافق معها، وقد أثبت التحليل والممارسة لهذه المعايير بوضوح أنه تم تصميمها ليتم تنفيذها من قبل المؤسسات ذات الحجم الكبير، والمتعددة الجنسية في الواقع، هذا راجع بسب التعقيدات التقنية وأدوات التسيير المتبعة في هذه المؤسسات، مما فرض عليها استخدام معايير دولية ،كما يمكن لهذه المعايير تلبية الاحتياجات وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ندرك أن مهمة المعايير المحاسبية الدولية لا تقتصر فقط على المؤسسات الكبيرة بل أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي حيث تشكل هذه المؤسسات ما يزيد عن 80٪ من المؤسسات حول العالم[1].

بدأ مجلس المعايير المحاسبية الدولية منذ 2001 بحوث ومشاورات مع جميع الجهات المعنية لوضع مجموعة من القواعد المحاسبية التي من شأنها تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الوقت نفسه أخذ بعين الاعتبار المؤهلات البشرية والمالية والتنظيمية لهذه النوع من المؤسسات .

من خلال ما سبق، وعبر ثنايا الفصل، نحاول التطرق إلى أهم عناصره من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول :معايير الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية؛

المبحث الثاني: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثالث: طبيعة معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] أحمد قدري مختار، **دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة**، القاهرة، 2009، ص03.

المبحث الأول: معايير الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية

أدت العولمة الاقتصادية إلى الربط بين الأسواق، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة امكانيات الاختيار لدى المستثمرين ،وهذا ما يستدعي تقديم معلومات صادقة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين، من أجل مساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة. وبسبب تباين المرجعيات المحاسبية من بلد لأخر قد يؤدي إلى نشوء فروقات جوهرية في القوائم المالية ،مما أدى اهتمام العديد من المنظمات العالمية بوضع معايير محاسبية موحدة تعطي قراءة صحيحة للقوائم المالية في مختلف ارجاء العالم .

المطلب الأول :لمحة حول المعايير الإبلاغ المالي الدولي

إن تباين واضح بين المرجعيات المحاسبية سينشأ عنها وجود فروق جوهرية في القوائم المالية ولعل أفضل مثال الشركة الالمانية "Daimler Benz "من خلال الحسابات المعلن عنها في عام 1993التي أظهرت نتيجة ايجابية تقدر602 مليون مارك من خلال المعايير الدولية، وبخسارة تقدر ب1893 مليون مارك من خلال المعايير الأمريكية وهذا المثال يؤدي لضرورة وجود توافق محاسبي على الصعيد الدولي.

الفرع الأول: من اللجنة إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية

في 29 جوان 1973 تم انشاء لجنة المعايير المحاسبية الدوليIASC بمبادرة من السيد **هنري بنسن** المساهم في مكتب المراجعة "Coopers &Lybrand " وذلك بعدما اقترحها في المؤتمر المحاسبي الدولي العاشر سنة 1972، وتعتبر لجنة خاصة مستقلة مركزها لندن، ومنظمة مهنية تهتم بالمجالين المحاسبة والمراجعة لتسعة بلدان: أستراليا، فرنسا، كندا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا والولايات المتحدة.

كان الهدف من إنشاءها إصدار معايير ملائمة لمختلف بلدان العالم وبطريقة تمكن المرجعيات الوطنية من التأقلم وإحداث التقارب معها وبصورة تدريجية، ومنذ انشائها قامت اللجنة بإعداد مجموعة من المعايير التي تشكل أفضل تطبيق للشركات الدولية والتي اطلق عليها المعايير المحاسبية الدوليةIAS [1]، ولكن كانت مطبقة من قبل عدد قليل من المؤسسات بصفة طوعية وجزئية من أجل تحضير حساباتها المجمعة و الموجهة لمجموعة من المستثمرين الدوليين ،حيث كانت لا تملك سلطة القانونية التي تجعل هذه المعايير المنشورة الزامية التطبيق.[2]

وخلال سنوات السبعينيات والثمانينات عملت اللجنة على تحليل مختلف التطبيقات المتعلقة بتقديم الحسابات المجمعة، من أجل استخلاص الافضل منها وترقيتها ،فهي تلعب دور المنسق وفي هذه المرحلة إتسعت عضوية اللجنة بانضمام العديد من الدول منها: بلجيكا والهند وباكستان غيرها من الدول بالإضافة إلى حصولها على تمويل من قبل البنوك المركزية للدول الأعضاء الأساسين وهذا ما عزز اهتماماتها الدولية

---

[1] فردريك تشول، كارول فروست، جاري ميك، **المحاسبة الدولية**، تعريب محمد عصام الدين، دار المريخ للنشر،2004،ص358.

[2] سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، مداخلة **محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول- ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،03-2012/12/04، ص2.

وخاصة فيما يتعلق بالتوفيق و التوحيد المحاسبي وعن عولمة الأسواق وانضمت اليها الأردن سنة 1988 وتلاها انضمام مجلس معايير المحاسبية المالية الامريكي FASBو منظمة الاتحاد الاوربي التي أصبحت عضو مراقب.

وفي 1995 تحصلت على دعم من المنظمة الدولية للبورصات العالمية IOSCO وهو ما مكن من قبول المعايير المصدرة من قبلها ،واصبحت مرجعية دولية معترف بها من أجل تقديم المعلومات المالية المصدرة من قبل المؤسسات المسعرة في مختلف البورصات.

وفي أواخر التسعينات أصبحت اللجنة محل أنظار للعديد من المنظمات العالمية مما أجبرها على تغيير هيكلها والعمل على التوافق مع المجالس المحاسبية الوطنية وخصوصا أنها تلقت دعم من الدول الصناعية السبعة حيث اصدرت هذه الدول بيانا عن ضرورة دعم المعايير المحاسبية الدولية، ومع ازدياد اعضاء اللجنة إلى 100 دولة وحصولها على الدعم من "لجنة بازل" المهتمة بالشؤون المصرفية وقبول هذه الاخيرة للمعايير التي تصدرها اللجنة.[1] وخلال سنة 2000 اكملت المنظمة مراجعة معاييرها ،وكذا وضع تعديل لهيكلها حيث أصبح يطلق عليها مجلس المعايير المحاسبية الدولية[2]IASB والذي أصبح يصدر معايير تحت تسمية جديدة "معايير الإبلاغ المالي" IFRS مع تبنيه للمعايير المحاسبية السابقة IAS حيث اصبح يهدف إلى اصدار مجموعة من المعايير ذات النوعية العالية و توفير معلومات ذات جودة و تمتع بالشفافية وقابلية المقارنة في البيانات المالية، والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية وبدأ العمل على معايير نموذجية لتشجيع عمليات التنسيق في سنة 2002بالاشتراك مع مجلس معايير المحاسبية المالية FASB.[3]

---

[1] مرزوقي مرزوقي، حولي محمد، مداخلة بعنوان :**مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي**، الملتقى العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر29-2011/12/30،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ص5.

[2] ريتشارد شرويدر وآخرون، **نظرية المحاسبة**، ترجمة خالد علي أحمد كاجيكي، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008،ص125.

[3] Valérie KERVAZO, **Normes IFRS : principes et valorisation en Epargne**, Mémoire d'Actuariat présenté enNovembre 2009 devant l'Université Paris Dauphine et l'Institut des Actuaires, UNIVERSITÉ PARIS DAUPHINE, p 15.

الفرع الثاني: التنظيم الهيكلي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية

بدأ مجلس المعايير المحاسبية الدولية مهامه منذ 26 فيفري 2001 مع بقاء مقره في" العاصمة البريطانية لندن" وأصبح هيكله التنظيمي يرتكز علة هيئتين رئيسيتين : مجلس المراقبة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية.

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (1) :الهيكل التنظيمي للمجلس المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

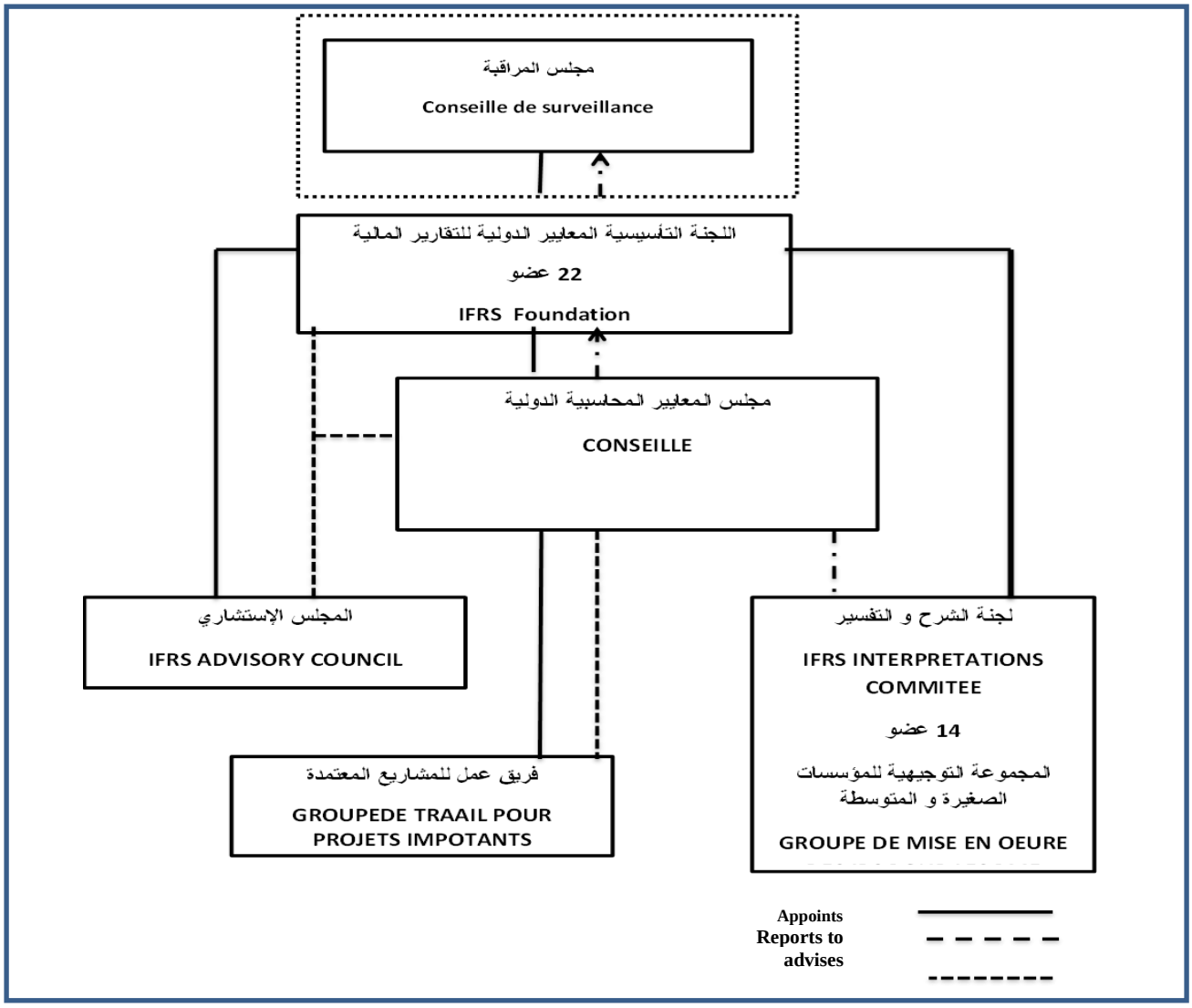

المصدر : **Guide de référence sur les IFRS**، Édition 2010،P5

http://www.iasplus.com/en/binary/dttpubs/2010pocketfrench.pdf. Consulté le 04.05.2015 à 21:00.

ومن خلال الشكل السابق يتبين أن المجلس يتكون من :[1]

1.مجلس المراقبة: يعمل هذا المجلس على المراقبة و الإشراف على الأعضاء الإداريين وهو مكلف باختيارهم وهدفه الأساسي هو تحقيق التمثيل الدولي على مختلف ارجاء العالم ،ويتكون من 22 عضو الممثل كالاتي :

- أعضاء من الاتحاد الاوربي ؛
- أعضاء من الوكالة اليابانية للخدمات المالية ؛
- أعضاء من هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة؛
- أعضاء من هيئة الأسواق الناشئة للمنظمة IOSCO؛
- رئيس لجنة بازل للرقابة المصرفية.

2.اللجنة التأسيسية للمعايير المحاسبية الدولية: تما تسميته بهذا الاسم بعدما كانت تسمى -ISAC Foundation وهي تتكون من 22 عضوا إداريا مكلفة بتأمين التمويل اللازم للمجلس ومكلفة بعقد اجتماعات للتشاور في المسائل محاسبية، ونشر تقاريرها السنوية ومراجعة خطط المجلس السنوية والتأكد من تحقيقها وطرح الخطط المستقبلية وتحديد أولويتها.

3.مجلس المعايير المحاسبية الدولية : تكمن مهامه بعد إعادة هيكلته من لجنة إلى مجلس بوضع وتحسين المعايير المحاسبية المالية للمؤسسات، ويتكون من 16 عضو ا يسهر على اعتماد مقترحات المشروعات، وإعداد المعايير وتعيين لجان التوجيه، وإقرار مسودة المعيار ،نشر المعايير المحاسبية الدولية النهائية ،يتميز اعضاء المجلس بخبرتهم وكفاءتهم العالية ، وانتقاءهم من مختلف ارجاء العالم، من أجل تحقيق التمثيل الدولي ،وتجسيد الهدف الأساسي للمجلس والذي يكمن في تحقيق التقارب أو التوحيد المحاسبي مع المعايير الوطنية.

4.المجلس الاستشاري: يتكون هذا المجلس من 40 عضوا تقريبا وهم أصلا أعضاء في المجالس المحاسبية الوطنية، يعمل على تنظيم مشاريع مجلس المعايير المحاسبية الدولية حسب أولويتها و تنسيق الاجراءات قبول المعايير مع ممارسي مهنة المحاسبة ومستخدمي التقارير المالية ومجتمع الاعمال.

5.لجنة الشرح والتفسير :تم تسميتها بهذا الاسم ابتداء من جانفي 2010 بعد ما كان اسمها اللجنة الدائمة للترجمة، تتكون من 14 عضوا من دول مختلفة ، يتم تعينهم من قبل الاعضاء الإداريين، حيث تسهر على شرح وتفسير المعايير الصادرة من المجلس وكذا تقديم اقتراحات تقنية حول مسائل دقيقة انتظار في عرض معيار نهائي مناسب.

6.المجموعة التوجيهية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :صغيرة والمتوسطة في جويلية 2009 قام بتشكيل هذه المجموعة التوجيهية يتراوح عدد اعضاءها من بين 12 إلى 20 عضو من اجل اعادة النظر في المعيار

[1] Guide de référence sur les IFRS, Édition 2010,**op.cit** ,PP:7-9.

وتحسينه باستمرار والقيام بدراسات مستمرة لقابلية تطبيق المعيار وصلاحيته ووضع توجيهات في شكل (سؤال–جواب) تكون متاحة للمستخدمين في أي وقت. حيث أوكلت اليها مهمتين رئيستين:[1]

- تحديد النقاط صعبة التطبيق في المعيار في رأي مستخدميه ومحاولة ايجاد طرق لتبسيطه وفهمه؛
- تقديم التوصيات للمجلس المعايير المحاسبية فيما يخص الحاجة لتعديل المعيار.

المطلب الثاني: إجراءات إعداد معايير الإبلاغ المالي الدولي وعوامل المؤثرة فيه

يهتم مجلس المعايير المحاسبية الدولية بوضع نوعية عالية من المعايير المحاسبية الدولية التي تحتوي على أساليب محاسبية ملائمة للظروف الاقتصادية المحددة وتساعد على فهم الوضعية المحاسبية والمالية للمؤسسة من أجل اتخاذ قرارات مناسبة.

الفرع الأول : إجراءات إعداد معايير الإبلاغ المالي الدولي

تتمثل عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية الدولية بمرحلتين زمنيتين هما :[2]

1.مرحلة التحليل الواقعي وتحليل امكانيات وجود معيار جديد:

- تقوم مجموعة عمل تابعة للمجلس بتحليل المشاكل المحاسبية المصاحبة للموضوع المراد معالجته؛
- تحليل القواعد الموجودة على مستوى المرجعيات الوطنية ووجهات نظر المقدمة من قبل معدي معايير المحاسبية الوطنية؛
- تقوم باستشارة المجلس الاستشاري فيما يتعلق بإمكانية إدراج المشروع في برامج عمل مجلس ؛
- تشكيل مجموعة استشارية من قبل المجلس ،يكون دورها تقديم افضل النصائح فيما يتعلق بموضوع المشروع؛

2.مرحلة اقتراح ،تبادل ،تعديل ،و نشر معيار:

- إصدار ورقة مناقشة"Discussion paper"من أجل الدعوة الى تقديم التعليقات حول المشروع؛
- تحليل التعليقات المتحصل عليها والمتعلقة بورقة العمل؛
- إصدار مسودة الاعلان "Exposure Draft"والتي تمثل فيها كل الآراء المتباينة وخلاصتها الأساسية؛
- يقوم المجلس المعايير المحاسبية الدولية بدراسة مسودة الاعلان؛
- دراسة فرصة عقد اجتماع عام حول إمكانية اجراء تجارب واستخلاص النتائج على أساس عملي وواقعي؛

---

[1] http://www.ifrs.org/IFRS-for-SMEs/SMEIG/Pages/Implementation-Group.aspx، consulté le 04.04.2015 à 16:00.

[2] Marc JUILLARD, **Norme IFRS 4 Phase 2 Les évolutions à la lumière de exposure draft**, euro instituts d'acturiat, http://www.ressources-actuarielles.net/ . En pdf , p10.consulté le 04.05.2015 à 21:00.

- المصادقة على المعيار الجديد من قبل المجلس ثم نشر محتواه ،مع تضمين كافة النتائج المتفق عليها.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في إعداد المعايير المحاسبية الدولية

تؤثر في صياغة المعايير المحاسبية ثلاث عوامل: النظرية المحاسبية والتي تمثل المصدر الأساسي والدائم لمهمة بناء المعايير، والمتغيرات البيئية وهي التي تعطي تلك المعايير الصبغة العملية وتجعلها ملائمة للظروف والاعتبارات الخاصة بالزمان والمكان، فضلا عن الأعراف المحاسبية التي تمتلك تأثيرا واضحا بالنسبة لنوع معين من المعايير المحاسبية وهي المعايير الاجرائية.

1.أثر النظرية المحاسبية في صياغة المعايير المحاسبية: عرفت النظرية المحاسبية على أنها: "مجموعة من المبادئ المتماسكة والمنسجمة مع بعضها البعض والتي توفر في مجموعها اطار مفاهيمي لتقويم الممارسات المهنية بحيث تساهم في فهم تلك الممارسات من قبل المهنيين أنفسهم بالإضافة إلى من يستفيد من خدماتهم كالمستثمرين والمقرضين والإدارة وغيرهم،كما أن النظرية المحاسبية توفر الأدلة والإرشادات التي تمكن من تطوير أية ممارسات أو اجراءات محاسبية جديدة".[1]

إن صعوبة التوصل إلى تلك النظرية بسبب تعدد المداخل المعتمدة في صياغتها بكل ما تحتويه تلك المداخل من مضامين وأسس يصعب اثباتها أو تحقق منها بصورة علمية، الأمر الذي يتطلب كما يشير البعض إلى أهمية صياغة المحاسبية استنادا إلى ما يتضمنه الاطار المفاهيمي من أفكار نظرية.

2.أثر المتغيرات البيئية في صياغة المعايير المحاسبية: تمثل المعايير المحاسبية نتاجا للتفاعل بين البيئة والمحاسبة، ويسفر تطبيقها عن معلومات محاسبية مفيدة لتلبية متطلبات معينة يمكن أن تتغير بتغير العديد من المتغيرات البيئية، وفي هذا الاطار تعد المعايير المحاسبية ليست كقوانين الفيزياء، فهي لا تستنتج من الاكتشافات بل يتم تطويرها بواسطة المهتمين والمعنين في هذا المجال، وفيما يأتي وصفا مختصرا لأثر المتغيرات البيئية في صياغة المعايير المحاسبية.[2]

1.2. المتغيرات الاقتصادية : إن التباين الاقتصادي بين مختلف الدول العالم له أثر كبير في صياغة المعايير المحاسبية، حيث تؤثر المتغيرات الاقتصادية في صياغة المعايير المحاسبية في جوانب عدة، من بينها اختلاف طبيعة ملكية المشروع وأثره على كفاية الافصاح المحاسبي، إذ يتوسع الإفصاح بشكل أكثر كلما كانت هذه الملكية واسعة. ويظهر أثر ذلك بشكل أكثر وضوحا في الدول التي تمتلك أسواق مالية نشطة وكفاءة، حيث تختلف معايير الافصاح عن المعلومات المحاسبية فيها وذلك نتيجة للدور الاقتصادي الكبير لأسواق المال فيها باعتبارها المصدر الرئيسي للتمويل ،مما يتطلب التركيز على كل من معياري الافصاح والشفافية، أما في الدول

[1] هندركسن، **النظرية المحاسبية**، ترجمة كمال أبو خليفة، الطبعة الرابعة، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1990 ، ص2.

[2] Meigs Robert & Meigs Walter, **Accounting For Business Decision**, 9th ed, Mc Graw – Hill Inc, 1993, p12.

التي تتميز بضعف الدور الاقتصادي لأسواق المال فيها، تعد التقارير فيها لأغراض السلطة الضريبية أكثر من توفير بيانات للمستثمرين مما يجعل التركيز على معيار الإفصاح محدود وأقل وكذا ظاهرة التغيرات في الأسعار التي كان لها أثر كبير على مصداقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية والمبنية على أساس التكلفة التاريخية، حيث أجبرت هذه الظاهرة وفي أواخر السبعينات الدول على إصدار معايير محاسبية بشأن معالجة الآثار الاقتصادية الناجمة عن التغيرات في الأسعار والافصاح عنها في التقارير المالية.[1]

2.2. المتغيرات السياسية: تؤثر المتغيرات السياسية في صياغة المعايير المحاسبية ويعد نوع النظام السياسي أحد هذه المتغيرات ففي البلدان ذات الاقتصاد الحر تركز المعايير المحاسبية المتبعة في التطبيق على مفهوم الوحدة الاقتصادية، أما البلدان ذات الاقتصاد المخطط فإن المعايير تركز على مفهوم الاقتصاد القومي والمفهوم المؤسسي بسبب التدخل الحكومي في عملية إرساء المعايير المحاسبية وضمان انسجامها مع متطلبات الاقتصاد.[2]

تتأثر عملية صياغة وتطوير المعايير المحاسبية تتأثر بثلاث فئات هي: [3]مهنة المحاسبة، وإدارة الشركة ومستخدمي التقارير المالية، حيث تسعى المهنة لوضع وتطوير المعايير المحاسبية التي يتم استخدامها كإرشادات في التطبيق العملي لإعداد التقارير المالية للشركات، في حين تتأثر تلك المعايير برغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدميها وباحتياجات أولئك المستخدمين المتعددة والمتغيرة لتلك المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتؤدي تلك الفئات الثلاث دورا مهما في عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية التي تعد ضمن هذا الإطار قرارا اجتماعيا، فالمعايير المحاسبية وفقا لما سبق تتأثر بآراء أكثر من جهة ذات اختصاص مثلما تتأثر بنتائج المنطق والخبرة العملية.

3.2.المتغيرات القانونية: تمثل المتغيرات القانونية مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تحكم العمل المحاسبي ويستدعي الامر مراعاتها عند صياغة المعايير المحاسبية، وتختلف الأنظمة والقوانين والتشريعات من دولة إلى أخرى، فهناك النظم القانونية المعتمدة على القانون العام والأخرى المعتمدة على القانون الروماني، وفي الدول التي تعتمد على القانون العام مثل: الولايات المتحدة وانجلترا وكندا، يتم التركيز على جملة القوانين التي اتخذت لمعالجة حالات وقضايا معينة ويتم في هذه الدول نقل تفاصيل التشريع إلى وكالات حكومية مثل هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقوم بدورها بتحويل هذا التفويض إلى هيكل

---

[1] Elliott Barry & Elliott Jamie, **Financial Accounting and Reporting**, 6th ed, Prentice Hall, 2002 P 72.

[2] Kieso Donald E. & Weygandt JJ, **Intermediate Accounting**, 9th ed, John Wiley & Sons, Ny 1998, P 23.
http://thuvien.due.udn.vn:8080/dspace/handle/TVDHKT/25870 consulte le: 01.05.2015à 22:00.

[3] Horngren Charles , **The Marketing of Accounting Standards** , J- of Accountancy, 1973, P 61.
http://search.proquest.com/openview/3ead39f8392c846ae4c92ea7118c8aa4/1?pq-origsite=gscholar consulte le: 01.05.2015à 21:00.

متخصص لوضع المعايير المحاسبية مثل مجلس المعايير المحاسبة المالية أما الدول التي تعتمد على القانون الروماني مثل: فرنسا وألمانيا واليابان فإن قانون الشركات الصادر فيها يتضمن قواعد محاسبية مفصلة، وتتضمن المتغيرات القانونية عادة قواعد القانون التي تهدف إلى حماية ممتلكات الآخرين، الأمر الذي يتطلب إتباع مجموعة من المعايير المحاسبية الملائمة لكي تظهر مدى فاعلية وكفاءة المديرين في حماية وإدارة استثمارات المالكين.[1]

4.2.المتغيرات الثقافية: تعكس ثقافة المجتمع نظمه الضرورية للتواصل فالثقافة وليدة مجتمع معين وأداة لإحداث التناسق الاجتماعي القائم على مجموعة من المعتقدات المختلفة، وتؤثر المتغيرات الثقافية على الوحدات الاقتصادية وعلى القيم المحاسبية واتجاهات هذه القيم في مجتمع ما.[2]

3. أثر الاعراف المحاسبية في صياغة المعايير المحاسبية: يقصد بالأعراف المحاسبية مجموعة من القواعد أو الضوابط التي يمكن الاستناد إليها عند إعداد القوائم المالية والتي تستخدم كأساس لتوصيف وتبرير التطبيقات المحاسبية المقبولة في الزمان والمكان وتعد الأعراف المحاسبية يتم قبولها قبولا عاما وتستخدم بوصفها أساسا سليما للعمل المحاسبي، كما أنها تحتوي على العديد من الأساليب التي يستند إليها المحاسب عند إعداد القوائم المالية، ويظهر تأثيرها واضحا في الكثير من الممارسات المحاسبية التي ليس لها أساس فكري أو مبرر بيئي إنما هي مجرد عرف استقر في التطبيق العملي كتحديد جانب العناصر المدينة والدائنة واختيار طريقة الاهتلاك أو طريقة تقييم المخزون، فمثل هذه الأمور تستوجب حسم الخلاف بشأنها من خلال التدخل الرسمي من قبل الجهات المعنية بإصدار معايير ملزمة لكافة الأطراف.[3]

المطلب الثالث: مقومات المعايير المحاسبية الدولية

لقد تبين أن منفعة المعلومات من الأمور الهامة لدى مستخدمي القوائم المالية لتحقيق أهدافهم، وتؤدي المعايير الدولية دورا حاسما في تحقيق عناصرها للحصول على معلومات مالية مفيدة حيث لابد أن تتسم بالخصائص الأساسية "الملائمة ،العدالة ."

الفرع الأول :تحقيق عناصر منفعة المعلومات المالية

تعتبر خاصية الملائمة الأكثر أهمية في القياس، وفي تحديد المعلومات الواجبة النشر، أما الصورة العادلة أو الحقيقية فتأتي في المرتبة الثانية لأن الصورة العادلة عن المعلومة غير الملائمة لن يكون لها معنى بالإضافة إلى أن هناك خصائص أخرى كذلك لابد من توفرها في المعلومة المالية .

---

[1] Elliott Barry & Elliott Jamie, **Financial Accounting and Reporting**, 6th ed, Prentice Hall, 2002 P 72 http://www.koledza.lv/best/download/biblioteka/Financial_Accounting.pdf.consulté le 01.04.2015 à 20:00.

[2] Iqbal Zafar**, International Accounting-A Global Perspective-**, South Western, Thomson Learning, 2002, P 131. http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0020-7063(02)00149-8 consulté le 05.05.2015. à 23:00.

[3] عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت،1990،ص267.

1.الملائمة: تكون المعلومة ملائمة إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمين أي أنها تكون ذات الأهمية إذا شكل غيابها، وعدم وضوحها تأثيرا على القرارات الاقتصادية السابقة، والمستقبلية لكون لديها قيمة تنبؤية للمستقبل، أو قيمة مؤكدة عن الماضي أو كليهما.[1] وتتحقق الملائمة حسب الإطار المفاهيمي الصادر سنة 1989 من لجنة المعايير المحاسبية الدولية من خلال قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية حيث تشير إلى درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمرين من تفهم وإدراك محتواها.

2.العدالة : تكون المعلومات المالية تعطي الصورة الحقيقية عندما تصور ظاهرة اقتصادية بطريقة شاملة ومحايدة وخالية من الاخطاء الجوهرية، أي تعكس وبدقة ظاهرة اقتصادية وتصور جوهر المعاملات الاقتصادية أو الحدث، وعليه فحدد الاطار المفاهيمي 1989 المفاهيم للمميزات الصورة العادلة للمعلومة المالية وهي كالتالي:[2]

1.2. تغليب الوضع الاقتصادي عن الوضع القانوني :وذلك بإظهار العمليات والأحداث وتسجيلها حسب حقيقتها الاقتصادية وليس فقط حسب شكلها القانوني.

2.2. الحذر: الأخذ بالاحتياطات اللازمة عند إعداد التقديرات في حالات اللايقين وعدم المبالغة بالزيادة والنقصان في قيم الأصول والايرادات وفي قيم الخصوم والأعباء.

3.القابلية للمقارنة :هي المعلومة التي تسمح للمستخدمين بإجراء مقارنة داخل المؤسسة نفسها على أساس دورات مالية مختلفة ومن بين مؤسسات مختلفة، كما ان قابلية المقارنة تهدف إلى الاتساق ومواصلة نفس الطرق لتوفير وسيلة تسير تحقق الهدف .

4.قابلية التحقق: هي المعلومة التي تساعد على اعطاء الصورة العادلة أو حقيقة للظواهر الاقتصادية ،وقابلية التحقق، وأن مختلف المطلعين عليها يتوصلوا إلى توافق عام للرأي حولها ،وتكون قابلة للتحقق إذا تميز اعدادها بدون خطا أو تحيز وباستخدام طرق التقييم المحاسبية الملائمة

5.سريعة الاستجابة : أن تتميز المعلومة في سرعة وصولها إلى صناع القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على قرارتهم ،لذا فافتقار المعلومة إلى سرعة وصولها في الوقت المناسب ينقص من فائدتها المحتملة.

6.قابلية الفهم :هي المعلومة تسمح لمستخدميها فهم معناها مباشرة، أي أن تكون المعلومة الظاهرة في القوائم المالية سهلة الفهم وواضحة لمستعمليها .

---

[1] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر،عمان 2003 ، ص 199.

[2] Robert Obert ,**Le Nouveau Cadre Conceptuel de l'IASB ,Revue France de comptabilité** ,N°439 ,P28, www.focusifrs.com/content/download/6123/31963/version/.../26-30.pdf. Consulté 21.01.2015 à21:00.

تلعب المعايير المحاسبية الدولية دورا كبير في إثراء المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و رفع منفعة المعلومات التي تفصح عنها المؤسسة، و بالتالي توفير العوامل الأساسية التي يتم الاعتماد عليها من أجل التقييم العادل للبدائل الاستثمارية، و لعل ذلك ما أدى إلى الانتشار السريع لتطبيق المعايير الدولية من طرف المؤسسات المتعاملة في الأسواق المالية الدولية و العديد من الأسواق المالية المحلية.

الفرع الثاني : تشجيع الاستثمارات المالية الدولية

تعمل الأسواق المالية التي يتم فيها تداول هذه الأدوات المختلفة على توجيه المدخرات المالية على الاستثمارات المناسبة، و قد تزايد دور هذه الأسواق- خاصة تلك التي تتميز بكبر حجمها -و تم اعتبارها كواحدة من أهم مصادر تمويل المؤسسات، لذلك أصبح التنافس على هذا المصدر يحكمه مدى قدرة المؤسسات على التأثير في قرارات المستثمر، بالشكل الذي يؤدي إلى توجيهها حسب أهداف المؤسسة من عملية التقرير المالي وعليه أصبحت تشكل المعلومات التي تفصح عنها المؤسسة من خلال تلك التقارير محور قيام وظيفة المحاسبة، خاصة بعد تحول هدف هذه الأخيرة من حماية المالكين إلى خدمة المستفيدين من المعلومات، فلا شك أن الهدف الأساسي من الإفصاح هو مساعدة المستثمر في الأوراق المالية من تقييم العوائد و المخاطر المرتبطة بالقرارات المتخذة بشأنها، من خلال توفير المعلومات المالية وغير المالية لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد و بالشكل الذي يساهم في تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بقراراتهم المرتبطة أساسا بشراء، الاحتفاظ أو بيع حصة معينة في مؤسسة معينة و عن توقيت ذلك، لذلك ما إن يتم تحديد عناصر جودة المعلومات المطلوبة حتى تبادر المؤسسة إلى تنسيق نظم معلوماتها الداخلية لاكتساب سمعة بأنها توفر معلومات ذات جودة مرتفعة و تستجيب لتطلعات المستثمر.[1]

حيث يؤدي الإفصاح المالي دورا بالغ الأهمية في القضاء على مشكلة عدم تماثل المعلومات بين تلك المتواجدة على مستوى المؤسسة و المتوفرة لدى المستثمرين، من خلال إخضاع القوائم المالية إلى مبادئ و قواعد تحكم مصداقية و ملائمة ما تحتويه من أرقام و بيانات، فبعض هذه المعايير يهدف إلى ضبط المعالجة المحاسبية و حسم مشاكل القياس، و البعض الآخر يضبط شكل و أسلوب عرض محتوى القوائم المالية، فإذا ما غابت تلك المعايير تصبح القوائم المالية محل نقد واضح و لا تصلح للتحليل و التفسير من جانب المستثمرين و المحللين الماليين .

وتظهر أهمية تطبيق المؤسسة لمعايير محاسبية و معايير لإعداد التقارير المالية تمتاز بالجودة و القبول الواسع إذا ما أردت التغلب على مشاكل تدبير رأس المال و اجتذاب المستثمرين، و فيظل النقص النسبي للمورد المالي من جهة و تطور أسواقه نحو عولمتها من جهة أخرى، تزداد تطلعات المؤسسة لتوفيره ليس فقط من خلال

---

[1] هيني فان جريونج، تعريب طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق**، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ش.م.م، مصر،2006،ص9.

الأسواق المحلية بل والأجنبية كذلك- خاصة و أن تطبيق المعايير الدولية أصبح شرطا ملزما من طرف الهيئات المنظمة لتلك الأسواق ومن ثمة تشجيع الاستثمارات بشقيها المحلية والأجنبية، لذلك تطوير المعايير الدولية انطلاقا من فكرة أن غيابها سيقف حائلا أمام الاستثمار الدولي حيث يتم تخصيص الموارد المالية بشكل غير عقلاني بسبب انعدام الدعم المعلوماتي، وزوال الثقة في الأعمال، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال.[1]

وقد أكد بعض الباحثين على أن تطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى رفع كفاءة الأسواق المالية وتشجيع الاستثمار فيها، كما يضيف البعض الآخر أنه عندما توجه المعلومات المالية إلى عدد كبير من المستثمرين يفضل أن يتم إعداد القوائم المالية طبقا للمعايير الدولية حتى يسهل فهمها بواسطة هؤلاء المستثمرين.[2]

المطلب الرابع: دور معايير الإبلاغ المالي الدولي في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية

إن التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فالتقارير المالية هي مصطلح واسع يتضمن ليس فقط القوائم المالية، ولكن كل الوسائل لتوصيل المعلومات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحاسبة المالية [3].أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، وخطى مجلس المعايير المحاسبية بعد إعادة هيكلتها خطوة كبيرة نحو تجسيد هدفها الأساسي المتمثل في تزويد أسواق المال العالمية بالمعايير التي تضمن القراءة الموحدة للقوائم المالية الختامية، مما يساعد على المواكبة العالمية للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات، إلا أن الأمر الذي يمثل نقلة حقيقية في تاريخ المجلس هو المبادرة الثنائية بينها وبين XBRL لغة تقارير الأعمال التجارية الموسعة.

الفرع الأول : لغة XBRL أداة الافصاح المحاسبي والمالي[4]

إن تطور الأداء المحاسبي لابد أن يواكب التطورات التقنية المحيطة ليناسب ازدياد حاجات المستخدمين المتنامية شكلا ومضمونا ويهتم المستخدمون عادة بمخرجات الأداء المحاسبي المتمثلة في التقارير والقوائم المالية وبسبب توسع الأعمال نوعيا وجغرافيا وانتشار استخدام الإنترنت بين قطاعات الأعمال الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على حد السواء، فقد بدأ الاهتمام ينصب على تبادل التقارير المحاسبية الكترونيا لزيادة سرعة ودقة استخدامها وتحسسن معاييرها .

قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية باستعانة بـ XBRLمن اجل تحقيق التقارب العالمي من خلال قبول معايير المحاسبية الدولية لكون هذه اللغة تسهل وتسرع نقل البيانات المالية من خلال مصطلحات

---

[1] عقاري مصطفى، **التقارير المالية : لمن؟** ،مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 19،سنة 2002،ص27.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الآداء و الاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الاسكندرية،ص169.

[3] فداع الفداغ، **المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق**، مؤسسة الورق،عمان،الاردن،1999، ص3.

[4] سامر مظهر قنطقنجي، **لغة الافصاح المالي و المحاسبي**، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة،2012،ص ص:160-161.

Taxonmies لترميز البيانات في صيغ مقروءة الكترونيا بشكل يتوافق مع معايير اعداد التقارير المالية المتوقع نشرها عالميا.

حيث ساهم المجلس بتطوير المصطلحات التصنيفية Taxonomy التي أصبحت معروفة باسم معايير إعداد التقارير المالية الدولي IFRS-GP وتتضمن هذه الأخيرة أكثر من 2200 مادة "بطاقات بيانات" متوافقة مع معايير إعداد التقارير المالية لأكثر المؤسسات العالمية التي تهدف الر الربحية .وتفيد XBRL بترجمة بطاقات البيانات آليا مما سيقدم حلا لعقبة تعدد اللغات التي تعيق تطور جهود العديد من مستخدمي التقارير المالية وبما يؤدي إلى تشارك البيانات بصيغة الكترونية الأمر الذي سيفتح باب مقارنة البيانات بغض النظر عن مكان نشؤها في العالم مما سيؤدي إلى موجة لم يسبق لها مثيل من البيانات الممتازة ذات الجودة العالية في أسواق المال العالمية والتي من المفترض أن تؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال المستثمر.

الفرع الثاني :أثر XBRL على معايير المحاسبية الدولية [1]

إن مستوى الفهم لدى المستخدمين يختلف باختلافهم، فتختلف الرغبة في تتبعهم للمعلومات مما قد يحرج الادارة عند إعدادها للبيانات والنتائج المحاسبية في تقديرها لمستوى فهم وإدراك البيانات من قبل المستفيدين منها ،لكن تقنية XBRL سهلت سرد البيانات (ولو كثرت) التي يرغب بعرضها بالشكل الذي يرغبه لتناسب فهمه لها. كما أن تداولها الإلكتروني للبيانات يجنب الأخطاء الناجمة عن الكتابة والنقل والقراءة، مما يزيد موثوقيتها لدى المستخدمين لأنه يصعب للبيانات المالية بصورتها التقليدية أن تلبي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين مع اشتراكهم جميعا لها بصورة وتوقيت محدد، لكن الادارة لديها الامكانية لتحديد شكل ومحتوى المعلومات الاضافية، وهنا تنشأ اهمية XBRL في مساعدة الادارة في عرض بياناتها المالية من خلال نقل مسؤولية ذلك إلى مستخدمي البيانات وحصر مسؤوليتها في الاهتمام بإعداد البيانات الأساسية أو الاضافية منها.

تسعى XBRL على تحقيق خاصية الجوهر فوق الشكل بالشكل الأمثل لأنها تركز على جوهر المعلومة وتترك شكل إظهارها وعرضها للمستخدمين بما يناسبهم ،فقد أضحت التقنيات أداة هامة لدى الادارة ومستخدمي البيانات في كونها ساعدت على توحيد طرق عملهم عند الحد اللازم والمشترك ،كما أن التأخير في عرض التقارير المالية تفقد بياناتها الملائمة، فالإدارة توازن بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب، وتوفير معلومات موثوقة، أما صانعو القرارات فيطلبون التقارير الموثوق بها في أسرع وقت وهذا ما تحققه XBRL وتعمل على خفض تكلفة إعداد التقارير المالية مما يضعف قيد الموازنة بين التكلفة والمنفعة، خاصة وأن توفير المعلومات لبعض الجهات قد يفوق تكلفة إعدادها، ولا يجب أن تتحكم الادارة فقط بهذه الموازنة لأنها قد لا تحيط علما بظروف الجهات المستفيدة أو المتضررة ولا بمقدار ذلك.

---

[1] سامر مظهر قنطقنجي، **مرجع سبق ذكره** ،ص163.

المبحث الثاني: عموميات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الاقتصاديات، كونها تساهم في حل العديد من مشاكل الاقتصادية في عديد من الدول النامية والمتقدمة فهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة نظرا لكونها تتمتع بمميزات وخصائص جعلتها مرنة في إدارتها مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أثار تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي، وبين المهتمين بأمر هذه المؤسسات، ذلك لأنه من الصعوبة بما كان وجود تعريف محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الآراء التي طرحت بشان تحديد مفهوم واضح لهذا النوع من المؤسسات.

الفرع الأول: صعوبة تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ترجع صعوبة تحديد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو بين قطاع وقطاع آخر، ويمكن استخلاص أهم العوامل التي تحول بين إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية :[1]

- عدم التكافؤ في مستويات النمو الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية ،سواء تعلق الأمر بمستوى تطور التكنولوجيا أو مستويات جودة الإنتاج ،سياسات الاقتصادية المطبقة في كل بلد، ووزن الهياكل الاقتصادية المتمثل في المؤسسات الاقتصادية بالتالي ما قد يعتبر مؤسسة صغيرة في الدول المتقدمة قد يعتبر مؤسسة متوسطة أو كبيرة في الدول النامية؛
- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة قد يغير في حجمها طبقا للقطاع الذي تنتمي إليه (فلاحي-صناعي-خدمي) فهذا الاختلاف ينشئ عنه اختلاف في حجم العمالة وحجم استثمارات وطبيعة التنظيم الذي يتطلبه نشاطها فالمؤسسات الصناعية تحتاج إلى استثمارات وعمالة كبيرة مقارنة بالتجارية إذن فالمؤسسات الصغيرة في قطاع الصناعة قد تعد كبيرة بالنسبة لقطاع التجارة؛
- تفرع نشاط اقتصادي إلى عدد كبير من الفروع ،فالنشاط الصناعي ينقسم إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية، ومؤسسات الصناعة التحويلية ،وهذا الأخير يضم عدد من الفروع الصناعية الأخرى، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج وغيرها، وهذا ما قد ينجم عنه اختلافا في احتياجاتها فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في صناعة الألبسة تختلف في الحجم عن مؤسسة تنشط في الصناعة الغذائية وقد تكون هذه الأخيرة متوسطة أو كبيرة ؛

[1] دمدوم كمال ،**دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة** ،درسات اقتصادية ،عدد02-2000 ،ص 185.

- تشكل السياسات واستراتيجيات التنموية الوطنية المعمول بيها وفق تنظيمات وقوانين هي فاصل في التميز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة، كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج إلى برامج تدعيمية تعمل على تطويرها ؛
- صعوبة إجماع الباحثين في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار يصنفها عن غيرها من المؤسسات، وهذا راجع إلى أن كثير منها ينشط في قطاع غير رسمي أي خارج نطاق قوانين الدولة.[1]

الفرع الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن صعوبة ايجاد مفهوم موحد وشامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدى ببعض الباحثين إلى الارتكاز على عدة معايير لتعريفها، ومن أهمها المعايير الكمية التي تعتمد على الحجم في التفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ومعايير نوعية تعمل على إبراز خصائص كل نوع من المؤسسات.

1. المعايير الكمية :يمكن أن نصنف مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة من خلال الاستناد إلى جملة من المؤشرات الكمية والإحصائية، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى قسمين[2]المؤشرات الاقتصادية والتقنية أو المؤشرات النقدية [3]يلاحظ أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف، أو استخدام أكثر من معيار في نفس الوقت.[4] لكن المعيار الأكثر شيوعا والأكثر سهولة من حيث إمكانية حصره من الناحية العددية، وهو الذي يعتمد على العناصر التالية:

1.1. معيار العمالة: يعتبر هذا المعيار الأكثر استعمالا في مختلف الدول لكن يختلف مدلوله طبقا لظروف المجتمع، ودرجة تطوره وحسب السياسة الاقتصادية المعتمدة، ومن أكثر التصنيفات المشهورة التي تعتمد على هذا المعيار تصنيف "Brutch and Hiemens" فقد صنفا المؤسسات اعتمادا على هذا المعيار إلى أربعة أحجام على النحو التالي:[5]

1.1.1. مؤسسات الأعمال المنزلية والحرفين (متناهية الصغر):وهي التي تستخدم من 01 إلى 09 عاملا، وتشمل أحيانا الصناعات المنزلية ولا يكون لها مقر معين ،ولا يمتلك فيها الحرفين أصولا تذكر، لأنهم يعملون بأدوات بسيطة، وبعضهم يسجل أنشطته ولكن الغالبية منها غير مسجلة، وعددهم كبير في الدول النامية.

---

[1]Phillipe Adair & Youghourat Bellache ,**Emploi&secteur informelenalgerie,region&devloppment,N**35,2012,P12.

[2] محمد صغير قريشي، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 09-2011،ص170.

[3] **المؤشرات الاقتصادية والتقنية:** مثل • عدد العمال• التركيب العضوي لرأس المال، •حجم الانتاج او القيمة المضافة ،•حجم الطاقة المستعملة.
-أما **المؤشرات النقدية:** فتشمل •رأس المال المستثمر ،•رقم الاعمال.

[4] خالد ادريس ومايو عبدالقادر، مداخلة بعنوان :**قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى وطني حول واقع وافاق نظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة الوادي ،05-2013/05/06،ص3.

[5] محمد صغير قريشي ، **مرجع سبق ذكره** ،ص171.

2.1.1.مؤسسات الأعمال صغيرة الحجم: وهي التي تستخدم من 10إلى49 عاملا، وأن تكون المؤسسة مسيرة من طرف مالكها ،وعادت يكون هذا النوع من المؤسسات مسجلا.

3.1.1.مؤسسات الاعمال المتوسطة الحجم :وهي التي يعمل بيها أقل من مائة عامل أي ما بين 50 إلى 99 عاملا، ويتسم هذا النوع من المؤسسات بتنوع الأساليب الإدارية بإضافة إلى استخدام أساليب إنتاج المتطورة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة الحجم.

4.1.1.مؤسسات كبيرة الحجم: وهي التي تستخدم أكثر من 100 عامل.

رغم أن هذا المعيار يعبر عن الحجم الحقيقي للمؤسسة، إلا أنه لا يمكن استخدامه بمفرده لتحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1.2. معيار رأس المال :لتفادي نقائص معيار العمالة تم اللجوء الى معيار رأس المال، إلا أن هذا الأخير لا يمكن الاعتماد عليه بمفرده، وذلك راجع لاختلاف مفهوم رأس المال وكذا الاختلاف في أسعار الصرف.

1.3.معيار العمالة ورأس المال معا: ولتجنب قصور المعيارين السابقين، ارتأت بعض الدول إلى المزج بين العمالة ورأس المال حتى تتمكن من تحديد تعريف أقرب للواقع،كما أنه لا تحدد نسبة محددة من العمال ورأس المال تطبق على جميع الدول بل أن هذه النسبة تختلف حسب الظروف السائدة في كل مجتمع.

2.المعايير الوصفية :لا يمكن الاعتماد على المعايير الكمية لوحدها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل يجب إضافة معايير أخرى وصفية تسمح بإبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، فالتعريف الذي وضعته لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة حيث عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذا وجدت فيها خاصيتين من الخصائص التالية:

- استقلال الإدارة: المسيرون هم أنفسهم ملاك المؤسسة بصفة عامة؛
- الملكية: تعود ملكية المؤسسة ورأس المال إلى فرد أو مجموعة من الأفراد؛
- الحصة السوقية :تنمو وتتطور عادة على المستوى المحلي والجهوي؛
- حجم المؤسسة: إذا قورنت بالمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط؛
- الطابع الشخصي: عادة ما يكون مدير على اتصال شخصي مباشر مع الأعوان الاقتصادين.

3.معايير المسؤولية المحاسبية :إن المعايير الكمية و معايير الحجم ليست الوحيدة المستخدمة لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد حدد مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB معيارا آخرا يجب اعتماده عند تصنيف المؤسسات الكبيرة عن غيرها، وهو مسؤولية المحاسبة اتجاه الجمهور كأساس للتصنيف، وتعتبر المؤسسة ذات مسؤولية محاسبية اتجاه الجمهور إذا توفرت فيها أحد الشروط التالية:

- تقدم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور؛
- تقوم بإدارة مخاطر ائتمانية ؛
- مؤسسة ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة ؛

- ذات أهمية اقتصادية في بلاد؛

وعليه نفرق بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة وفق معيار مسؤولية المحاسبة اتجاه الجمهور فتعتبر كل مؤسسة لديها مسؤولية اتجاه الجمهور مؤسسة كبيرة، وعليها تطبق معايير المحاسبية الدولية Full IFRS في إعداد قوائمها المالية، والمؤسسات التي ليست لديها مسؤولية محاسبية اتجاه الجمهور تعتبر مؤسسات صغيرة أو متوسطة ، وعليها تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص IFRS-Pme.

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أحصت بعض الدراسات أكثر من 50 تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 75 دولة [1]،وذلك نظرا لاختلاف معايير التصنيف من بلد لآخر، مما أدى إلى صعوبة التوصل لتعريف شامل متفق عليه، ولكن يمكن أن نعرض بعض التعاريف منها:

1.تعريف الاتحاد الاوربي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :لقد عمد الاتحاد الأوربي على إيجاد تعريف موحد داخل المجموعة ،لأن وجود أكثر من تعريف من شأنه أن يخلق عدم اتساق لكون هذا النوع من المؤسسات يشكل المحرك الرئيسي للاقتصاد، يرتكز التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمستمد من توصيات لجنة الاتحاد الأوربي على أربعة عناصر أساسية وهي: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والميزانية السنوية والاستقلالية.

ويوضح الجدول التالي الحدود الفاصلة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة.[2]

الجدول رقم (1) :تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة / المعيار	عدد العمال	رقم الاعمال (مليون أيرو)	مجموع الميزانية(مليون أورو)	الاستقلالية
مصغرة	من 1إلى 9	أقل أو يساوي 2	أقل أويساوي2	25 ٪ أو أكثر من رأس المال أو حقوق التصويت لصاحب المؤسسة
صغيرة	من10إلى 49	أقل أو يساوي 10	أقل أويساوي10	
متوسطة	من50إلى249	أقل أويساوي50	أقل أويساوي43	

المصدر : La nouvelle définition des PME ,guide de utilisation et modelé de déclaration Publications, commission Europeenne,2005 ,P7.

[1] سحنون سمير، **مداخلة بعنوان –المؤسسات الصغيرة المتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر–** ،ملتقى دولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة حسيبة بن بوعلي،شلف،2006.

[2] La nouvelle définition des PME ,**guide de utilisation et modelé de déclaration Publications**, commission Europeenne,2005 ,P7

2. تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة معايير، حيث يجب أن يتمتع هذا النوع من المؤسسات بالاستقلالية في الملكية والتسيير، وتستحوذ على نصيب ضعيف في السوق، ولا يتعدى عدد عمالها 500 عامل، وقد يتعدى ليصل إلى 1500 عامل في حال كانت المؤسسة تعمل في صناعات التحويلية أما فيما يخص رقم الأعمال فحدد سقفه وفق لطبيعة القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، فيجب أن لا يتعدى 5ملايين في قطاع الخدمات ولا يتعدى 13.5 مليون في قطاع التجاري ولا يتعدى 17 مليون في قطاع بناء.[1]

3. تعريف مجلس معايير المحاسبية الدولية:[2]لقد عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بأنها المؤسسات التي لا يوجد لديها مسؤولية عامة (قياساً مع شركات المساهمة)، كما أنها لا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين ويكون عدد العاملين لا يتجاوز 50 عاملا، ونظرا لخصوصية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية على وضع معايير تتلاءم مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما سوف نوضحه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

4.تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي سنة 1996 ويرتكز هذا التعريف على ثلاث معايير وهي: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة.[3]

حيث يعرف القانون18/01 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية[4]. يوضح الحدود الفاصلة للمؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة في الجزائر.

---

[1] **Le Financement des Pme aux Maroc** ,Publication –conseil démonologique des valeur mobilieres,Mai 2012 ,P7.

[2] http://www.memoireonline.com/12/13/8288/m_Financement-bancaire-des-petites-et-moyennes-entreprises-pme5.html Consulté le 18/02/2016 à 21.00.

[3] غربي حمزة و قمان مصطفى ،مداخلة بعنوان **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية**،ملتقى دولي "ستراتيجيات تنظيم ومرافقة ومرافقة المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المتوسطة في الجزائر"، جامعة ورقلة ،2012،ص5.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص: 06.

الجدول رقم (2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعيار / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
متوسطة	250 -50	200 مليون– 2 مليار	100 مليون– 500 مليون
صغيرة	49 -10	10 مليون– 200 مليون	10مليون– 100 مليون
صغيرة جدا	9 -1	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

المصدر: قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18/01 المؤرخ في 2001/12/12.

نلاحظ أن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة استثنى في تصنيفه للمؤسسات المؤسسات التالية:

- البنوك والمؤسسات المالية؛
- شركات التأمين؛
- شركات المدرجة في البورصة؛
- وكالات العقارات ؛
- شركات استيراد والتصدير باستثناء المتعلقة بالإنتاج المحلي الذي يقدر رقم أعماله 3/2 من رقم الأعمال الاجمالي.

المطلب الثاني: مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجانب الأكبر من مساحة النشاط الاقتصادي داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم, وتمارس هذه المؤسسات أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي المؤسسات ونذكر منها :

الفرع الأول :الأنشطة التابعة

حيث تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على علاقة مباشرة مع المؤسسات الكبيرة بأشكال مختلفة نذكر من بينها:[1]

1.الترخيص أو الامتياز التجاري :هو عقد مبرم بين مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعرف في هذه الحالة بالمرخص له،ومؤسسة كبيرة تعرف بالمرخص، ويكون العقد لمدة معينة .وبهذا الترخيص يسمح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لها بالاستفادة من:

- تقديم خدمات أو بيع منتجات وخدمات لعلامة تجارية معروفة؛

[1] مصباح عائشة،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطةومعوقات تطورها دراسة تحليلية لبعض المؤسسات بولايةقسنطينة**،مذكرة ماجستير ،جامعة سكيكدة،2004–2005،ص35. المحملة من الموقع : http://www.fsecg.univ-skikda.dz/.../ar/.../2014-01-23-14-14-47 بتاريخ 01.01.2015 على الساعة 22:00.

- تلقى التدريب و التقنية الإنتاجية؛
- المساندة والدعم الإداري من قبل فريق تسير متخصص؛
- المساعدة في استخدام نظام فعال للمحاسبة و التسيير المالي ومراقبة المصاريف؛
- المشورة والمشاركة في اتخاذ القرار فيما يخص الترخيص الممنوح له؛
- انخفاض المخاطر المالية والخسائر نظر لقيام المرخص بالاختبارات الكافية للسوق والبرامج الإعلانية وترويجية سابقة؛
- استفادة من مكانة سوقية معتبرة بفضل السمعة وشهرة المؤسسة المرخصة وفي المقابل يكون على المرخص له؛
- استفادة الترخيص أو شراء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحويلها لنقطة بيع؛
- سيطرته في اتخاذ القرارات والإجراءات الإدارية وهذا ما قد يؤثر سلبا على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛
- المشاركة في الأرباح حسب ما تم الاتفاق عليه؛
- التزامه بتعامل مع المرخص له وحتى وإن توفرت فرص أحسن إلى غاية انتهاء العقد ؛

الفرع الثاني: المناولة من الباطن

هي أسلوب يسمح بزيادة الاستغلال الأمثل لطاقات الإنتاجية وتعرف على أنها:[1]"جميع الالتزامات في مجال الإنتاج والخدمات، التي تنشأ بين المؤسسة التي تطلب العمل وتسمى(الآمرة بالأعمال) إلى المؤسسة اخرى تسمى بالمنفذة أو(المناولة) على أن تلتزم هذه الأخيرة بتنفيذ وفق ما ورد في العقد المبرم بينهما".

إذن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتنفيذ جزء من العملية الانتاجية بمزايا اقتصادية لصالح المؤسسة الكبيرة بالاعتماد على مواردها الخاصة، وفق عقد مبرم بينهما تحدد بنوده المؤسسة الآمرة بناء على موافقة المؤسسة المناولة وتستفيد المؤسسة المناولة في هذه الحالة من :[2]

- مساندة المؤسسة الآمرة عند مواجهة مشاكل الامداد أو الصعوبات التقنية؛
- تشجيع المؤسسة المناولة على تحسين المنتج وتطويره لضمان استمرارية التعامل مع المؤسسة الآمرة.

و تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة بالأشكال مختلفة منها:[3]

1. المناولة من الباطن لزيادة الطاقة الانتاجية : في حالة ما إذا كانت القدرة الإنتاجية للمؤسسة التي تعطي الأوامر ليست كافية لتنفيذ وتحضير طلبية ما، وفي حالة ما إذا لم ترغب أو لم تستطع رفع طاقاتها الإنتاجية

---

[1] علالي فتيحة ،فاطمة الزهراء عراب ،**مداخلة بعنوان " تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "ملتقى وطني استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة ،2012.

[2] مصباح عائشة ، مرجع سبق ذكره ،ص41.

[3] شفيق الاشقر ،**نحو استراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي** ،المؤتمر العربي الاول للمناولة و الصناعة الجزائر 12-15 سبتمبر 2001،ص4.

فإنها تلجأ إلى المناولة من الباطن، هذا النوع يستعمل خاصة إذا كان حجم الطلبيات التي تحصل عليها المؤسسة التي تعطي الأوامر متغير باستمرار.

2. المناولة من الباطن نتيجة التخصص: في هذه الحالة المؤسسة التي تعطي الأوامر تلجأ إلى المقاول من الباطن الذي يتوفر على المعدات والتجهيزات والآلات المتخصصة، وكذلك على مستخدمين مؤهلين متمكنين من تنفيذ مهام إنتاجية دقيقة ومعقدة، هؤلاء المقاولين من الباطن لهم كفاءات ومهارات تقنية جد متخصصة تتعلق بمكونات الإنتاج، والعلاقة التي تربط المؤسسة التي تعطي الأوامر والمقاول من الباطن لا تعود إلى تغيرات في حجم الطلبيات لأنها تتميز بالمدى الطويل ونظرا لتخصص المقاول من الباطن فإنه عادة ما يكون في مركز قوة، وللإشارة فإن هذا النوع هو الذي بدأ يعرف انتشارا كبيرا في الأوساط الصناعية.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تجعل كثير من النظريات الاقتصادية والنظم المحاسبية المطبقة على المؤسسات الكبيرة لا تتلاءم معها، بالإضافة أن خصائصها لديها أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية تختلف من بلد لأخر

الفرع الأول: الخصوصية الإدارية و التنظيمية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأداء رجل واحد، حيث يكون المدير هو نفسه المالك وعادة تفتقر للوجود استشاريون للوظائف الادارية المتخصصة ،هذا ما يجعل هيكلها تنظيمي يتميز ببساطة وقلة التعقد فالقرار يتخذ من طرف شخص واحد مما يسهل عملية اتخاذ القرار[1]، وكذلك يؤدي الى المركزية المفرطة[2] ولكونها مرتبطة بأداء منفرد يجعلها عرضة لإنهاء مصريها بموت المالك أو فشله في إدارة مشروعه هذا من جهة ومن جهة أخرى يجعلها قادرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة والتكيف مع ظروف العمل المتغيرة وذلك للطابع الغير رسمي في تعاملها سواء مع العاملين أو العملاء ويمكن تحليل خصوصيتها الإدارية والتنظيمية من خلال الآتي :

1.التخطيط : يعد التخطيط وبالاختصار هو عملية جمع المعلومات وتحديد الاهداف والسياسات، وبناء برنامج وميزانية ووضع اجراءات، والعمل بها للوصول للأهداف المرجوة، هذه المهمة في المؤسسات الصغيرة

[1] يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005،ص19.المحملة من الموقع : www.biblio.univ-alger.dz/jspui/.../1/BENNADIR_NASREDDINE.PDF.pdf بتاريخ :01.02.2015 على الساعة 23:00.

[2] Christian Fournier ,**Technique de gestion de la pme approche pratique** ,france :l'editions d'organisation, 1992,p28.

والمتوسطة يقوم بها المالك أو المدير أو أحد أفراد العائلة المالكة، وتكون في الكثير من الأحيان تتسم هذه المهمة بنوع من العشوائية وعدم الاعتماد على أسس علمية. [1]

2.القيادة : إن قرب المالك من الأفراد يعطي القدرة على بناء رؤية مشتركة بينهم ويحرك الطاقات الكامنة للعاملين و يجعلهم أكثر أداء و انجاز ،وعلى هذا يفترض ان يكون المالك في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو قائد العاملين وهذا ما يجعل هذا النوع من المؤسسات الأجدر من غيرها في إدخال صفة التميز في اعمالهم من خلال الأساليب القيادية المبتكرة الخاصة بهم.[2]

3.الرقابة :تعتمد الرقابة عادة على استخدام معايير الأداء و القياس والتفسير، ومن ثم تصحيح مسار العمل ولكن في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالرقابة تكون بشكل فردي يقوم بها المالك بالاعتماد على الملاحظة والتواصل المباشر، حيث يكون تصحيح مسار العمل مرنا لكنه غير فعال لأنه لا يعتمد على أسس علمية لكون هذا النوع من المؤسسات لا يستطيع تحمل تكلفة النظم الحديثة للرقابة. [3]

4.نظام المعلومات : مجموعة منتظمة من موارد و مسارات "سواء كانت آلية أم لا " مختصة لمساندة مهمة مؤسسة معينة وتزويدها بالمعلومة المفيدة لبلوغ أهدافها[4]، وعادة ما يكون معقدا في المؤسسات الكبيرة على عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يتميز ببساطة وقلة الهيكلة، وهذا راجع لكون هذا النوع من المؤسسات يحبذ طرق الاتصال اللارسمية والتي تعتمد على الاتصال الشفهي والمباشر، وتستعمل الحوار والاشارات ،وهذا السلوك يرتبط بأحد أهم خاصية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي الاهتمام بالعلاقات أكثر من البعد التنظيمي، وهذا ما قد يساهم في سرعة انتقال المعلومة والمرونة العالية في ردود الأفعال من جهة و يمكن أن يكون مصدر لتضليل المعلومة من جهة أخرى .

5.**التنظيم** : يعد التنظيم هو نظام سير العمل فيما يتعلق بتقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات والاجراءات التنفيذ، ففي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينعدم وجود تقسيم العمل بالمعنى المعروف وذلك نظر لتداخل وتشابك الوظائف فيما بينها، وارتباطها المباشر بالمالك، فهو يراقب كل المظاهر سواء كمسير أو كمنفذ والعمال ينجزون أكثر من مهمة، أما فيما يتعلق بالمسؤولية و السلطة فهي ترتكز كذلك في يد المالك حيث لا يقدم العمال على فعل شيء دون تقديم توضيح وإيضاح منه ولكن مع نمو المؤسسة يزداد العبء على هذا الأخير أين يكون عليه تحرير بعض المهام، وهنا يتم بناء ثقافة تنظيمية وفق اعتبارات المالك

---

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الطبعة الأولى، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع 2007،ص60.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، **منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشروالتوزيع،2009،ص360.

[3] نبيل جواد ،**مرجع سبق ذكره**،ص62.

[4] H.Lesca, **Gestion de l information- Qualité l information et préformantes de l Enterprise** ,Edition Management et société , paris ,France , 1999 , p 51

ومساعديه، ورغم أن ترك الرقابة أمر صعب عليه الا أن تفويض الصلاحيات والسلطات وتحديد المسؤوليات وهذا ما يساعد المؤسسة على النمو والتوسع .[1]

الفرع الثاني : خصوصية المالية و المحاسبية

تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصوصية المالية سواء تعلق الأمر بطرق التي تعتمدها للتمويل و بخصائص محاسبية من حيث أساليب المستخدمة لقياس الأحداث و تصوير واقعا الاقتصادي وهي تتمثل فيما يلي :[2]

- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة على مصادر تمويل داخلية، وهذا ما يجعلها تتميز بصغر رأس المال، لكونها تواجه صعوبة في حصول على مصادر تمويل خارجية بسبب القيود التي تفرضها هذه الاخيرة مما يقلل فرصها في الاستثمار في مجال أوسع .
- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة بالملكية الفردية، وهذا له أثر كبير على أدائها المحاسبي نظرا لافتقار المالك للخبرة في المجال المحاسبي و المالي، ولكونه المتحكم الوحيد في المشروع فهذا يجعله إما عرضة لعدم امكانية اعداد القوائم المالية أو عرضة للتضليل فيها .
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكاليف إدارية كبيرة تتمثل في تنفيذ القوانين والتعليمات الرسمية تكاليف إعداد القوائم المالية مما قد يخلل من مبدأ توازن التكلفة، المنفعة المترتب منها، وهذا ما قد يشل حركة سير أعمالها .
- صعوبة الحصول على تمويل، واذا توفر، فغالبا ما تكون تكاليفه عالية مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على تكوين احتياطات مالية للنمو.
- صعوبة إيصال معلومات دقيقة للأصحاب المصالح عن الوضع المحاسبي والمالي للمؤسسة، نظر لبساطة نظم المعلومات المحاسبي المستخدم.
- الحاجة الكبيرة لاستخدام الارباح للحاجة الشخصية ،فحتى ولو كانت الأرباح عالية فإن صاحب العمل يقوم بسحب أكثرها لتلبية حاجته المعيشية الخاصة على حساب حاجة مؤسسته، مما يجعلها ضعيفة ماليا، وذلك يؤثر في عمليات التقييد المحاسبي .
- تكاليف الانتاج عالية عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ومن مزايا الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير .

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي ،**منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة**، الاردن ،دار وائل للنشر ،2009،ص368.

[2] حمزة غربي ، **محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، اطروحة دكتوراه في علوم تجارية ومالية تخصص مالية ،المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر سنة 2005 ،ص9.

- تتميز بتقسيم دورة حياتها إلى عدة مراحل ،وكل مرحلة لها احتياجات مالية خاصة ،فمرحلة الانطلاق تكون معتمدة على الخزينة ،ويتغير الهدف بالتقليل من المصاريف المالية وضمان أكثر استقرار في تمويلها في مرحلة النضج، أما في مرحلة النمو فيتم فيها البحث عن قيمة إضافية وجديدة لرأس المال وتطوير النشاط وهذا ما يستلزمها تقدم معلومات مالية ومحاسبية ملائمة من أجل كسب الثقة .

المطلب الرابع : أصحاب المصالح في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أول شخص اهتم بأصحاب المصالح هو فريدمان Freman سنة 1984 [1]وعرفهم بأنهم كل شخص أو مجموعة الذين تتوفر فيهم القدرة على التأثير على المؤسسة في تحقيق أهدافها وكذلك الذين تؤثر فيهم المؤسسة في نفس المجال. ورغم اختلاف الباحثين في تصنيف اصحاب المصالح إلا أنهم اتفقوا في تحديدهم حيث ينظر لأصحاب المصالح من زاويتين، الزاوية الأولى وهي التي تعطي الاولوية في اشباع الرغبات وهم من يقدم الأموال ففي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقصد عادة بالمالك، أما في الزاوية الثانية يأتي كل الأطراف مهما كانت مستويات علاقتهم بالمؤسسة. وعليه يمكن تصنيف الأصحاب المصالح كالآتي :[2]

الفرع الأول: المساهمون

إن الهدف الحقيقي لأي كيان اقتصادي هو تحقيق الأرباح وكل مساهم في المؤسسة لابد له أن يتحصل على عائد مقابل مساهمته ومن خلال الثقة التي وضعها في مسيرين، ويمكن أن يكون المالك شخصا واحدا أو مجموعة أو شركة مساهمة أو شركة تضامن أو أي شكل قانوني آخر. إن كل من يحوز على جزء من رأسمال المؤسسة مهما كان وزنه سواء تعلق الأمر بالمستثمرين المؤسسيين "Investisseurs Institutionnels " أو صغار"Petits Porteurs" لديه الحق في توجيه استراتيجيات وسياسات المؤسسة من خلال المعلومات المتوفرة لديه من أجل اتخاذ قرارات المناسبة .

الفرع الثاني :الزبائن

يعتبر إشباع الزبائن من العناصر التي يرتكز عليها بقاء المؤسسة، فبواسطة هذا العنصر يمكن للمؤسسة أن تحسن من مركزها في السوق من خلال استقطاب حصة أكبر وهذا ما يضمن صحتها المالية وخاصة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبة دائما في المحافظة على قدرتها المالية، وهذا ما يحملها مسؤولية أكثر في تكثيف جهودها وإرضاء زبائنها .

---

[1] بكر تركي عبد الامير ،**نظرية اصحاب المصالح وابعاد الفلسفية** ،مجلة الادارة العامة ،دورية علمية متخصصة ومحكمة و يصدرها معهد الادارة العامة الرياض، المملكة السعودية ،المجلد السادس والاربعون،–العدد الرابع–،نوفمبر 2006،ص628.

[2] العايب عبد الرحمن ،**التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة** ،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،سنة 2011،ص 88.

الفرع الثالث:العمال

يعتبر العمال المورد الأساسي للمؤسسة وخاصة الصغيرة والمتوسطة، لذلك لابد من ضمان وفائهم وانتمائهم لها من خلال التشجيع والتحفيز وتعزيز ثقتهم بمؤسسة التي يشغلون فيها، وضمان حقوقهم الذي يجعلهم مسؤولين في تأدية مهامهم، حيث أن لهم مصلحة مهمة لا تقتصر على الأجور فحسب بل تتعداها إلى توفير ظروف عمل ملائمة كمحيط العمل، التكوين والتدريب وكذلك نظام للحوافز .فالعمال يساهمون وبشكل إيجابي في تحسين نوعية الإنتاج والخدمات، وكذا ابتكار طرق جديدة للعمل.[1]

الفرع الرابع :الموردون

يمكن أن ينظر للعلاقة بين الموردين و المؤسسة على أنها علاقة مبنية على الثقة المتبادلة والوثيقة جدا. لذلك يتوقع كل طرف من الطرف الآخر أن يصون هذه العلاقة ويحترمها ويبادر إلى تعزيزها، حيث الهدف من هذه العلاقة هو الحصول على خدمات أفضل ومنتوجات أجود وتمديد العلاقة ووفاء بالمستحقات المادية في الوقت المحدد، وهكذا تعم الفائدة كلا الطرفين .

الفرع الخامس :المقرضون

يعرف المقرض على أنه منح الثقة، عادة تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نقص الموارد المالية مما يجعلها تلجأ إلى الاقتراض، وهذا ما يجعلها مسؤولة على تقديم المعلومات الكافية من أجل تعزيز الثقة بينها وبين المقرض وتكون مسؤولة على تسديد الدفعات في الوقت المحدد حيث تسود هذه العلاقة الحالة من تماثل المعلومات والتي يسعى كل منهما من تقليلها من أجل تعزيز العلاقة من خلال تقديم المعلومات اللازمة من أجل تقليل حالة عدم التأكد و المخاطرة لدى المقرض، وعليه يشكل المقرض من أهم أصحاب المصالح لما لهو من دور في تمويل المشاريع وضمان استمرارية المؤسسة .

الفرع السادس :المجتمع بصفة عامة

حيث يشمل جميع افراد المجتمع "بشكل عام "الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه، فهي تؤثر فيهم في عدة مجالات فهي توفر مناصب عمل وتساهم في ترقية الخدمات العامة، من خلال مساهمتها في الضرائب والجمعيات، فالمؤسسات الاقتصادية مجبرة على توطيد العلاقة مع المجتمع باعتبارها تدعم النظرة الايجابية لتلك المؤسسات التي تبادر في تعزيز العلاقة مع هذا المجتمع .

نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تفصل بين الإدارة والملكية، بمعنى أن صاحب أو أصحاب المؤسسة هم مجلس الإدارة وهم الإدارة في نفس الوقت، وهو ما يؤدي إلى خلق نزعات وصراعات داخل العمل [2].ومن

---

[1] العايب عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره** ،ص89.

[2] رحيم حسين ويحي ادريس، **حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومتطلبات تأهيلها للاندماج في الاقتصاد** العالمي،مجلة الأكاديمية في الدنمارك، العدد 11 ، ص124.

ناحية أخرى كثيرا ما تؤثر الاختلافات الشخصية والعائلية على اتخاذ القرارت الخاصة بالمؤسسة، وهذا واضح جدا بالمؤسسات ذات الطابع العائلي، التي تحتل نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة، إذ أن معظمها مملوك ومدار من طرف عائلات.

ترتبط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالكثير من العلاقات مع أصحاب المصالح داخل وخارج المؤسسة وهذا يستوجب عليها العمل معهم ضمن معايير الشفافية التي يفرضها نظام الحوكمة. ولما كان هذا النوع من المؤسسات في كثير من الدول لا يخضع للمعايير المحاسبية والمالية المنظمة، أصبح بالتالي الحديث عن مصداقية المعلومات المعلنة أمر غاية في الصعوبة. فالبنوك والمؤسسات الداعمة والمانحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبحث دائما عن معلومات تخضع لمبدأي الشفافية والمصداقية، وهي لا تكاد تجدها في هذه المؤسسات، كما أن الدولة بمختلف مصالحها الحكومية تواجه صعوبات في التأكد من مدى صدقية المعلومات التي تصدرها هذه المؤسسات.[1]

المبحث الثالث: طبيعة معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كان النقاش حول تصميم المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديمة نسبيا، حيث بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1976 وتناقلت بعد ذلك إلى عدة دول إنجلترا ودول أوروبية أخرى، وكذلك في كل من أستراليا وكندا. وفي أوائل العقد الماضي أصبح موضوع تطوير المعايير المحاسبية الخاصة لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة موضوع اهتمام العديد من هيئات المعايير الوطنية والخاصة، مثل مجلس المعايير المحاسبية الدولية ISAB ،حيث تولد هذا الاهتمام بسبب التغيرات التي طرأت آنذاك، أثرت على القواعد المحاسبية المتعلقة بمسائل التوحيد و التوافق المحاسبي الدولي، إضافة لذلك فقد بدأت الأبحاث في مشكلة وضع معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الثمانينات من قبل هيئات أنشأت لهذا الغرض. من بين هذه الهيئات هيئة ISAR.[2][3]

المطلب الأول: مساهمة في وضع معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم تعدد المناهج المحاسبية في العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوربي أستراليا كندا وماليزيا وجنوب إفريقيا وهونغ كونغ وغيرها من الدول، حيث كل دولة اعتمدت نهج خاص بها لوضع

---

[1] رحيم حسين ويحي ادريس، **مرجع سبق ذكره** ،ص124.

[2] تعتبر فريق عمل حكومي دولي، لها علاقة بالأمم المتحدة تهدف لتحسين المعلومات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تناقش فائدة منها. ومن بين النتائج التي توصل إليها هذا الفريق تم بلورتها في تقريرين نشرهما في سنة 2004 ، من بين النتائج التي توصل إليها أن الأطر المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة في جميع أنحاء العالم، أنها لا تناسب كل من البلدان النامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة، وفي هذا الإطار اقترح الفريق مجموعة من ادوات القياس و قواعد التبسيط ونشرها خصيصا لهذه الكيانات وهي مجموعة عمل تمثل بلدان منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي.

[3] HEDFI Mohamed Rached, **NORME IFRS POUR PME : PRESENTATION ET ETUDE D'OPPORTUNITE POUR LA TUNISIE**, Mémoire présenté en vue de l'obtention du Diplôme National d'Expertise Comptable, Université de la Manouba ,Tunisie,2010,PP:14-15 www.iscae.rnu.tn/Fr/image.php?id=186 Consulté le 01.05.2015 à 22:00.

معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا استخدام معايير مختلفة للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة مثل: رقم الأعمال، وعدد العاملين ومجموع حقوق المساهمين، الأصول الإجمالية، وحجم المديونية.

الفرع الأول :مساهمات مجلس المعايير المحاسبية الدوليةIASB

رغم تنوع المناهج وعدم تجانسها إلا أن قد بدأت أولى ثمار قبول مبدأ تنوع احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الكبيرة، حيث وثقت هذه الجهود من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية بداية من 2001[1] حيث تمثل هذه فترة نمو وتم نشر "مسودة مناقشة" حول هذا الموضوع من أجل توحيد وجمع الآراء.

1.أولى مساهمات مجلس المعايير المحاسبية الدولية :يرى مجلس المعايير المحاسبية الدولية في هذا السياق أنه في العادة استخدام طرق محاسبية مختلفة يمكن أن تغير مقارنات من قبل المستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية، ومن جهة أخرى أكد المجلس أن الإفصاح عن المعلومة المالية وفق معايير دولية ذات جودة عالية من شأنه أن يفيد مانحي رؤوس الأموال سواء مستثمرين مرتقبين أو بنوك أكثر من الجهة التي تبحث عن رأس المال، هذا هو الحال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفشل في الوصول إلى أسواق رأس المال لتلبية احتياجاتها المالية نظرا لنقص المعلومات المالية ذات الجودة العالية. في يوليو 2005 قام أعضاء اللجنة التأسيسية للمعايير الدولية للتقارير المالية التأكيد على الأهداف التي نص عنها مجلس المعايير المحاسبية الدولية في نظامها الأساسي وأضافوا إليها هدف آخر[2]،يستخدم فيه مصطلح المؤسسات المتوسطة والصغيرة وبالتالي من خلال هذا التغيير نلاحظ أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية واللجنة التأسيسية للمعايير المحاسبية الدولية أصبحا على بينة من تعقيد هذه المعايير IAS -IFRS وافتقارهم إلى القدرة على التكيف مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا الاستنتاج موضح بشكل خاص في الوثيقة "مذكرة تفسيرية" التي سبقت نشر "مسودة المناقشة"، وفي الواقع أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية، IASBأنه تم تصميم المعايير المحاسبية الدولية لتتناسب وتطبق في المؤسسات الكبيرة الحجم ولتلبية حاجة المستثمر في الأسواق المالية لاتخاذ قرارات مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك أثار المجلس مشكلة عدم إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية

---

[1] **Base de conclustion IFRS pourPME** ,International Accounting Standars Boared,2009,p9 https://tunisian**ifrs**group.files.wordpress.com/.../**base-de-conclusion**s-**ifrs**- Consulté le 02.05.2015 à 21:00.

[2] **الاهداف التي حددها المجلس المعايير المحاسبية الدولية** : أ- وضع وللصالح العام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة و المفهومة و القابلة للتنفيذ في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يستلزم عرض قوائم مالية ومعلومات مالية أخرى ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة من أجل مساعدة مختلف أصحاب المصلحة في أسواق رأس المال في جميع أنحاء العالم ، وكذلك يساعد المستخدمين الأخرين في اتخاذ قرارتهم الاقتصادية؛ ب- تشجيع الاستخدام و التطبيق الصارم لتلك المعايير؛جـ- تحقيق الأهداف المرتبطة بـ (أ)و (ب) مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات محددة و المناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصادات الناشئة.د- إحداث تقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية و المعايير المحاسبية الدولية ISA و معايير إعداد التقارير المالية IFRS لإيجاد حلول ذات جودة عالية.

للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بسبب استخدام المعايير المحاسبية الوطنية لعرض قوائمها المالية تفوق احتياجاتها.وقد دفعت هذه المشكلة مجلس المعايير المحاسبية الدولية لمعالجة المسألة وأصبحت تهدف إلى تطوير معايير محاسبية منفصلة لهذه الفئة من المؤسسات، كما ورد في الوثيقة الاستنتاجات الأساسية والتي عرض فيها ما يلي:[1]

- توفير معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات جودة عالية، مفهومة وقابلة للتطبيق مما يسمح من تقليل تماثل المعلومات المحاسبية، وإمكانية المقارنة بين القوائم المالية وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بسبب وضوح الاتصال المالي والمحاسبي؛
- العمل على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يشكل هذا الهدف أساس العمل الذي يسعى مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى تحقيقه منذ بداية ووعيه بأن احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مختلفة عن غيرها؛
- تطوير معايير خاصة بداية من الاطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية من أجل عرض معلومات مالية تتوافق مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :وتعد هذه الخطوة من عوامل نجاح المشروع وذلك راجع الى أن مجلس المعايير المحاسبية الذي يمتلك سمعة جيدة في اصدار المعايير المحاسبية، حيث يرى أنه يمكن تحقيق مشروع وضع معايير خاصة لهذا النوع من المؤسسات في الإطار المفاهيمي، وعليه يمكن أن يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية؛
- الحد من عبء استخدام مجموعة من القواعد المحاسبية في عرض محاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين تكلفة والمنفعة من القوائم المالية.

2.المنشورات الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبة الدولية: أقرت اللجنة التأسيسية للمعايير الدولية للتقارير المالية في تقريرها السنوي الصادر في 2002 عن مشكلة المعلومة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قام مجلس المعايير المحاسبة الدولية بإنشاء مجموعة عمل تحتوي على خبراء لتقديم المشورة بشأن قضايا محاسبية و اعطاء الحلول والاحتمالات الممكنة ،حيث تأسست هذه المجموعة الاستشارية من أجل تحديد الحلول للتقليل من الالتزامات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الحرص على الحفاظ على تطبيق مبادئ الاعتراف والقياس للمعايير المحاسبية الدولية، وكذا احترام قيد توازن بين التكلفة والمنفعة .

وفي جوان 2004 [2]نشر المجلس ملف بحث يحتوي على آراء أولية حول وضع المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وعرض نهج الذي اتبعه فريق العمل لتطوير معايير دولية تتبناها المؤسسات

[1] Base de conclustion IFRS pourPME ,**Op.cit**,P9.

[2] Ramona Neag and others ,**Actual aspect regarding the IFRS for SME-opinions** ,debates and future deveopment,Annales Universitatis Apulensis Series Oeconmica ,p34.
https:// www.oeconomica.uab.ro/upload/lucrari/.../03.pdf Consulté le01.08.2015 à 20:00.

الصغيرة و المتوسطة، أبرز هذا الملف عددا من القضايا التي اقترحها مجلس كحلول أولية ودعا المشاركين إلى تقديم ملاحظاتهم واقتراحاتهم. وفي هذه المرحلة لم يصدر مقترحات ملموسة لتبسيط المعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد وردت مائة وعشرين رد على تنفيذ ملف البحث، وبعدها بدأ المجلس اجتماعات لمناقشة الخطوط العريضة كمدخل لوضع معيار مناسبة لهذا النوع من المؤسسات.

وبعد هذه الخطوة من التشاور و البحث سمح للمجلس تحديد مدخله، نشر في ذلك في05 أفريل2005 [1] استمارة أسئلة حول التغييرات في المبادئ المحاسبية ،وطرق التقييم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS لتكيفها مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أبرز قضيتين الأولى: سعى إلى تحديد المجالات التي يمكن فيها تبسيط المبادئ المحاسبية و طرق التقييم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الثانية: سعى إلى التعرف على المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير الدولية والتي لا تناسب خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وقد وردت أكثر من مائة رد وتم مناقشتها في اجتماعات وهذا ما أدى الى بلورة في جانفي 2006 "مسودة مناقشة"، عرض فيها المعيار المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد وضعت الإصدارات المتتالية لهذه المسودة لمراعاة التعليقات التي وردت خلال الاجتماعات والموائد المستديرة نظمت مع معدي ومستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتما إعادة إصدار مسودة مناقشة في فيفري 2007[2] وبعد سنتين من هذا الاصدار وبعد حذف العديد من الأجزاء من المعيار التي كانت تشكل تداخل بين هذا المعيار والمعايير المحاسبية الدولية في شكلها الكامل. قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بنشر نسخة الأخيرة من المعيار في سنة 2009.

3. استنتاجات مجلس المعايير المحاسبة الدولية: أقر مجلس المعايير المحاسبية الدولية بعد التشاور مع دراسة ردود أفعال الأطراف المختلفة، وصل إلى الاقتناع بأن الحاجة إلى معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو واضح ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة :[3]

- النظر في احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يعتبر مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن مستخدمي القوائم المالية لهذا النوع من المؤسسات هم أقل اهتماما بالإفصاح عن المعلومات للغرض العام والمعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية مقارنة بمستخدمي القوائم المالية للمؤسسات التي تطرح أسهمها للتداول في الأسواق المالية؛

[1] Raimondo LO RUSSO ,**Ou En Est-On Avec Le Projet De LIASB De Norme IFRS Adaptee Pour Pme ?,**La Revue des Sciences de gestion ,2010/5,p142 . https://www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion-2010-5-page-141.htm vue le 01.05.2015 à 15:00.
[2] **IBID** ,p144.
[3] Base de conclustion IFRS pourPME ,**Op.cit**,p15.

- تبعا لطبيعة نشاطها، والمعاملات والصفقات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون أقل تعقيدا وتنوعا عن تلك التي تقوم بها المؤسسات الكبيرة، وبالتالي هي أقل اهتماما بالمعايير المعقدة؛
- لتحقيق مقارنة بين القوائم المالية يتطلب تنفيذ مجموعة موحدة من المعايير، وهذا ما يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توسيع نشاطها عالميا.

المطلب الثاني: أهداف معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توصف المحاسبة من حيث طبيعة مخرجاتها على أنها لغة الأعمال، ومن حيث نشاطها توصف على أنها نظام معلومات يعتمد على قياس واقع النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وتوصيل المعلومات المالية [1].حيث أنها تدعم العولمة الاقتصادية وتوحد الأسواق المالية.

الفرع الأول: هدف تحسين عملية المقارنة

إن الحاجة للمقارنة بين المؤسسات الناشطة في اقتصادات مختلفة يتطلب وجود لغة محاسبية مشتركة فحسب "Hoarau " المقارنة بين المعلومات المالية ظهرت كشرط ضروري لتوزيع أفضل للموارد في جميع أنحاء العالم ولخفض تكاليف المعاملات".[2]

فالعملية المقارنة تفتح مجال للرؤية أمام صناع القرار ما يحدث وراء الحدود وتسمح بإعطاء نظرة جيدة حول الأداء المالي لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فمن بين صناع القرار في هذه الاخيرة نجد المسيرين والشركاء في المرتبة الأولى حيث يسعون إلى البحث والتحليل والتنفيذ الأفضل للممارسات من أجل تحسين الأداء وضمان السير الحسن لنشاط المؤسسة.وتسمى هذه الطريقة عادة بالمقارنة المرجعية Benchmarking والفئة الثانية من صناع القرار [3] ،هم المستثمرين والجهات المانحة لرؤوس الأموال وكل الجهات المالية والاقتصادية الأخرى ،فهذه الفئة تواجه منافسة المتزايدة واستمرار الحاجة إلى أسواق جديدة والبحث عن تحسين القدرة التنافسية ولكن لا يمكن استخدام هذه المقارنة المرجعية إلا في حالة تجانس أساليب قياس الأداء وخاصة المالية منها والمتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة و المأخوذة من السجلات المحاسبية. واغتنام الفرص الاستثمارية بأقل تكلفة. فقد وضع المجلس قضية المقارنة بين القوائم المالية من بين أحد القضايا المرتبطة بضرورة وجود هذا المعيار.

الفرع الثاني :هدف زيادة الشفافية

---

[1] شعيب شنوف ،**الممارسات المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007،ص 22.

[2] HEDFI Mohamed Rached**,Op.cit**,p29.

[3] المقارنة المرجعية **Benchmarking:** التي تعتمد على استخدام مؤشر أو عدة مؤشرات عن أداء المؤسسة في عدة مجالات" الجودة الانتاجية...الخ" وهذه المؤشرات مأخوذة من نتائج احسن مؤسسة الرائدة في هذا المجال حيث هذه الاخيرة تساعد المؤسسات على تصحيح اهدافها وتطوير نشاطها.

أجمع الكثير من الباحثين في مجال المحاسبة أن الشفافية في المسائل المالية، إيديولوجية حقيقية حيث قال Labegare Dabooba [1]: "الحاجة إلى التواصل المالي الشفاف أصبح أحد المطالب الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية و المالية حيث ازداد الطلب حول الشفافية في القوائم المالية بعد الفضائح العالمية في السنوات الأخيرة مثل شركة "إنرون" و"وردكوم "في الولايات المتحدة الامريكية، و"بارملات" في إيطاليا، وغيرها من الشركات.

تعني الشفافية القدرة على نشر المعلومات المالية والغير المالية الحالية والمستقبلية، عن المؤسسة التي تتصف بالملائمة والمصداقية من خلال القوائم المالية ،وذلك باستخدام وسائل مختلفة لضمان وصولها إلى المهتمين بها داخل وخارج المؤسسة، بشكل عادل وفي التوقيت المناسب، وذلك لرقابة على أداء المؤسسة ولدعم الثقة بها وتخفيض عدم التأكد والمساعدة على اتخاذ القرارات الرشيدة دون الإضرار بمصلحة الأطراف الأخرى. [2]

وفي هذا الاطار فإن المعيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقدم من مجلس المعايير المحاسبية الدولية يمكن أن يساعد وبلا شك في تحقيق المزيد من الشفافية والقابلية للمقارنة في القوائم المالية المعدة من قبل هذه المؤسسات ،وذلك استناد إلى سمعة المجلس العالمية كهيئة تنظمية دولية من شأنه أن يزيد من تقليل المخاطر المتوقعة وهذه المؤسسات والحد من تباين المعلومات وبالتالي توسيع نطاق الجهات المانحة للتمويل وبالتالي خفض تكلفة رأس المال.

فبتبني المعيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمرجعية دولية يضمن وجود شفافية خاصة بالاعتماد على مبادئ مثل مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، ومبدأ القيمة العادلة من شأنه أن يزيد تركيز شفافية المعلومات المفصح عنها، وذلك من خلال التزام تقييم مجموعة واسعة من العمليات وهذا ما يساعد على اكتمال الإفصاح مما يساعد على اتخاذ قرارات مناسبة من خلال القوائم المالية والإيضاحات.

الفرع الثالث :هدف تحقيق التنمية

تلعب المعايير المحاسبية الدولية دورا كبيرا في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخليا وخارجيا. فعلى الصعيد الخارجي من شأنها أولا تعزيز الاستثمار وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعولمة الأسواق المالية أجبر المستثمرين التطلع دائما للمستويات عالية من الأداء، وينعكس ذلك خصوصا على زيادة مساهمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم وجود مفاهيم وطرق تكنولوجية اقتصادية حديثة مستعملة لترجمة أداء المؤسسات إلا أن هذا لا يتحقق بدون توفير معلومات محاسبية ومالية واضحة وموثوقة تفسر أداء المؤسسة وفي هذا السياق، يمكن نستنتج أن الاتصال المحاسبي الشفاف يعتمد على وجود معايير محاسبية ذات جودة عالية

[1] HEDFI Mohamed Rached,**Op.cit**,P31.

[2] سامي محمد احمد غنيمي ،**اطار مقترح لدور الشفافية في الحد من الممارسات ادارة الارباح في منظمات الاعمال**، دراسة اختبارية ،مجلة الدارسات والبحوث التجارية ،كلية التجارة ،جامعة بنها،مصر، العدد 1،المجلد2، جانفي 2011،ص 18.

ومعترف بها في جميع أنحاء العالم تساهم في تقييم الأفضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا هو الحال في حالة اعتماد على مبدأ مثل مبدأ القيمة العادلة حيث يساهم وبلا شك في فهم القيمة الاقتصادية والاستراتيجية للمؤسسات. وعلاوة على ذلك من بين أخطر المشاكل التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأماكن أخرى في العالم، نقص التمويل الخارجي وارتفاع تكلفة رؤوس الأموال، وهذا الوضع هو نتيجة لعدم وضوح الرؤية من قبل المقرضين وارتفاع مخاطر الأداء المرتبطة بأنشطة هذه المؤسسات وفي هذا السياق من المهم أن نذكر إن معايير الإبلاغ الماليIFRS بصفة عامة والمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS/PMEوجدت لتلبية احتياجات هذه الفئة من المستخدمين، حيث من بين أعضاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASBيوجد ممثلين من المؤسسات المالية يساهمون في إعداد المعايير حيث تساعد هذه الأخيرة على وضع منهجية جديدة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاعتماد على مؤشرات وطرق جديدة للتسيير وتحسين الأداء على عكس المنهجية السابقة المرتبطة بنتيجة الاستغلال حيث لا يمكن الحكم وتحليل أداء المؤسسة من خلال النتيجة التي حققتها و من مقدار السيولة التي توفرها بل بمعرفة كيف يتم تخصيص الموارد المتاحة، هذه الرؤية الجديدة يمكن أن تسهل على هذه المؤسسات في الحصول على الائتمان من القطاع المالي عن طريق "استبدال الضمانات الحقيقية تدرجيا بتحليل الأداء المالي "[1] وهذا التغيير في الرؤية لا يشمل فقط على تطبيق أساليب محاسبية جديدة وعرض القوائم المالية بل أيضا من خلال إنشاء نظام معلومات كامل وإصلاح التواصل المالي.

أما على الصعيد الداخلي فإن تطبيق المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أيضا فرصة لإعادة النظر وإعادة تحديد الأدوار بعض الجهات داخل المؤسسة، فالهدف من الموثوقية وملائمة المعلومات يحث بضرورة على لامركزية المعلومات التي من شأنه أن يؤدي إلى إشراك مختلف الجهات الفاعلة في مجال جمع وتحليل ونقل المعلومات، وبالتالي الاستفادة من رأس المال الفكري التي غالبا ما يتم استغلاله بشكل سيء وخاصة في هذه المؤسسات. كل هذه التغيرات سواء على الصعيد الداخلي والخارجي يشكل قاعدة مثالية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة أنها تشكل من أهم ركائز الاقتصاد لأي دولة في العالم. [2]

المطلب الثالث: طبيعة معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إعداد المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية، مر بعدة مراحل حتى أصبح جاهز التنفيذ في سنة 2009 كما أوضحناه سابقا، حيث شكل نقلة نوعية لهذه المؤسسات مما يساعد ها على توسيع نشاطها و تحقيق النمو في مختلف أرجاء العالم.

[1] HEDFI Mohamed Rached,**Op.cit**,P36.

[2] **IBID** ,P37.

الفرع الأول: طريقة عرض معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في المداولات التي أجرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية، من بين الأمور التي ناقشها ،الشكل الأنسب والملائم لعرض المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واقترح شكلين للعرض. الأول من خلال عرض المعيار بشكل منفصل ومتميز يحتوي على أجزاء وفيها نفس التسميات والتسلسل للمعايير المحاسبية الدولية والاقتراح الثاني يكون بعرض قواعد خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المعايير المحاسبية الكاملة حسب طبيعة الأحداث المتعلقة بها في كل معيار.[1]فقبل الاختيار بين الاقتراحين كان على المجلس أولا تحديد الخيار الأنسب والذي يلبي احتياجات المستخدمين من حيث البساطة في العرض وتخفيف الالتزامات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان فهم القواعد الواردة في المعيار. وفي هذا الاطار يرى المجلس أن الاقتراح الأول يتمتع بمجموعة من الخصائص وهي كالتالي:[2]

- سهولة استخدام المعيار، فإذا كان يحتوي على طرق معالجة الأحداث والمعاملات التي واجهت المؤسسة خلال السنة مع وجود نحو 50 عاملا، فإن معظم الأحكام الواردة في المعايير المحاسبية الدولية الكاملة، لا تعني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تميز المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلغة مبسطة دون الحاجة إلى التفاصيل المطلوبة في المعايير الكاملة.

وبعد الدراسة وتقديم الحجج اختارا مجلس المعايير المحاسبية الاقتراح الأول وبذلك نستنتج وجود ارتباط هذا الأخير مع المعايير المحاسبية الكاملة، وبالنسبة للمجلس هذا الارتباط لديه من العيوب أكثر من المزايا بالرغم من أن استخدام المعايير المحاسبية الدولية الكاملة يزيد من موثوقية وملائمة المعلومات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه يمكن أن يكون خطوة في التطبيق التدريجي للمعايير الكاملة، إلا أن هذا يحد بشدة من هدف تخفيف الالتزامات المحاسبية من جهة ومن جهة أخرى هذا التنويع في استخدام الكثير من الممارسات المحاسبية يؤدي إلى تهميش الهدف الأساسي للمعيار وهو المقارنة بين المعلومات المحاسبية.

وبعد إجراء تعديلات للمعيار بما يتوافق مع احتياجات المستخدمين . أصدر المجلس النسخة الأخيرة في شهر جويلية 2009 باللغة الإنجليزية[3] مرفقا بملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه، إضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل استخدام لكيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة. وفي 2010 تم إصدار أداة تعليمية لكل

[1] Raimondo LO RUSSO ,**OP.CIT**,P142.

[2] International Accounting Standards Board, **basis for conclusions IFRS for SMES,london,2009.P15**.

[3] والى غاية مارس 2015 اصدر المعيار بالأكثر من 25 لغة.

جزء من المعيار من أجل تعزيز الفهم القواعد والسياسات المحاسبية [1]، ويتكون المعيار من 232 صفحة ويحتوي على 35 جزء وقائمة مصطلحات الموضحة في الملحق رقم 01.

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل تطبيق المعيار لابد على كل الجهات التنظيمية لكل دولة أن تحدد نطاق المؤسسات التي ينطبق عليها هذا المعيار، كما عرضنا سابقا في المبحث الثاني أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية قد اعتمد معيار المسؤولية المحاسبية اتجاه الجمهور كأساس لتصنيف المؤسسات الكبيرة عن غيرها من المؤسسات، بذلك قد حدد المجلس أن معيار البلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يطبق على المؤسسات التي ليست لديها مسؤولية محاسبية اتجاه الجمهور، أي أنها مؤسسات غير مدرجة، كما حدد المجلس الجهات التي تستخدم القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة المتوسطة وهي كالآتي :[2]

1. **المساهمون غير المسيرون** :نظر لكونهم لا يساهمون في الادارة اليومية للمؤسسة فهم يهتمون بالاطلاع على المعلومات التي تمكنهم من تقييم وضعية المؤسسة من أجل معرفة نصيبهم من الأرباح؛
2. **المقرضون** :يهتمون بالحصول على المعلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة من أجل تحديد امكانيتها في استرداد الديون والفوائد؛
3. **الموردون** :يهتمون بالحصول على معلومات من أجل تقدير امكانية تحصيلهم لمستحقاتهم في الوقت المحدد؛
4. **العملاء**: يهتمون بالحصول على معلومات من أجل معرفة قدرة المؤسسة على استمرار نشاطها.

الفرع الثالث: تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. **التجربة الميدانية للمعيار** : قام مجلس المعايير في سنة 2007 بتجربة ميدانية "لمسودة المناقشة" على عينة تتكون من 116 [3] مؤسسة ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزعة في 20 دولة بهدف تحديد مدى امكانية تطبيق المعيار سلط المشاركين في هذه التجربة على العديد من القضايا من بينها مدى تعقيد متطلبات الافصاح و رأوا أن بعض المتطلبات غير ملائمة لطبيعة حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة تم طرح مشكلة التقييم بالقيمة العادلة للأصول المالية وذلك لأن أسعار السوق غير متوفرة في أغلب الأحيان وبناء على نتائج التطبيق تم ادخال بعض التعديلات في "مسودة المناقشة" التي يمكن اختصارها كما يلي :[4]

- إلغاء جميع نقاط التقاطع مع المعايير الكاملة؛

---

[1] Deloitte,**IFRS for SMEs in your pocket**,London ,2010,P11.

[2] basis for conclusions IFRS for SMES,**op.cit** ,p24.

[3] خالد ادريس ومايو عبد الله،**مرجع سبق ذكره** ،ص7.

[4] basis for conclusions IFRS for SMES,**op.cit**,PP9-10.

- إلغاء بعض الاحكام الواردة في الجزء 29 من المعيار و المتعلق بمعدلات التضخم المرتفعة وعدلت بوضع جزء خاص بها لمعالجة هذه النقطة بشكل منفصل ومبسط في جزء 31؛
- إلغاء النقاط المشتركة بين المعيار IFRS2" المدفوعات على أساس الأسهم "والجزء 25 من المعيار.

2.تحيين المعيار: قرر المجلس عندما وضع المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنه يتم تحيين المعيار بالتنسيق مع المعايير المحاسبية الكاملة ،ولكن بفترات دورية لكل 3سنوات، وليس كل سنة كما هو الحال في المعايير المحاسبية الكاملة، وفي سنة 2012 قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية باستعراض شامل لمعيار التقرير المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تقييم تجربة تنفيذ المعيار التي كانت سارية المفعول ابتداء من 2009، والوقوف ما إذا كان المعيار بالحاجة إلى التعديل، وبعد التشاور مع نطاق واسع من الهيئات الوطنية وفي ماي 2015 توصل مجلس معايير المحاسبية الدولية إلى إجراء بعض التعديلات الطفيفة في المعيار في بعض أجزاء المعيار وهي كالتالي: [1]

- السماح للمؤسسات إجراء عملية إعادة تقييم الأصول الملموسة المذكورة في الجزء17؛
- التوفيق بين متطلبات الاعتراف والقياس للضرائب المؤجلة مع المعيار الدولي IAS12؛
- التوفيق بين متطلبات الاعتراف والقياس للاستكشاف وتقييم الموارد المعدنية والمعيار الدولي6 IFRS؛

غالبية هذه التعديلات تهدف إلى اضافة دعم للمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تساهم به من مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل كل شيء، ومستخدمي قوائمها المالية، أما بالنسبة إلى باقي الأجزاء فكانت التعديلات تخص فقط بتغيير بعض الفقرات في المعيار و استبدال بعض التعريفات، حيث علق رئيس مجلس المعايير المحاسبية الدولية Hans Hoogervrst: "لقد حقق معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحا ملحوظ من قبل الملايين من المؤسسات في جميع أرجاء العالم، ومن المتوقع أن هذه التعديلات سوف تحسن من طريقة تطبيق المعيار، وكذا تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، و نتوقع أن يزيد انتشار تطبيق المعيار، وتحسين التقارير المالية للمؤسسات غير المدرجة وانسجامها عبر جميع انحاء العالم، ويبدأ سريان المفعول هذه التعديلات ابتداء من 01 جانفي 2017."[2]

3.الدول التي تطبق معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : سارعت العديد من الدول في تبني هذه المعيار من خلال المنظمات و الهيئات الوطنية، حيث في أوت 2010 كانت 64 دولة تطبق هذه

[1] **Amendments to the IFRS for SMEs** , International Financial Reporting Standard,mai 2015,P5. https://www.saica.co.za/Technical/FinancialReporting/MembersHandbook/IFRSforSMEs/tabid/2712/language/en-ZA/Default.aspx Amendments to the IFRS for SMEs , International Financial Reporting Standard,mai2015 ,Consulté le 01.01.2016 à 21:00.

[2] http://media.ifrs.org/2015/SME/December/IFRS-for-SMEs-Update-December%202015.pdf Consulté le 05.01.2016 à 22:00.

المعيار، وعلى مدار السنوات الثلاثة الأخيرة قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بدراسة وضعية تطبيق معيار الإبلاغ المالي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض من المناطق .

وفي مارس 2015 نشر المجلس على مستوى موقعه الإلكتروني الإجابات التي تلقها من 140 دولة وكانت النتائج كالتالي :[1]

الجدول رقم (3):موقف البلدان من معيار الابلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عدد البلدان	وضع البلدان من المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
77	المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **مطبق فيها أو تسمح بتطبيقه**.
11	المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو **حاليا قيد النظر**.
52	المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة **غير مطبق فيها** .

المصدر :http://media.ifrs.org/2015/SME/December/IFRS-for-SMEs-Update-December%202015.pdf Consulte le 05.01.2016 à 2200.

البلدان التي تطبق معيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلى غاية مارس 2015هي موضحة في **الملحق رقم 02** واعتمدت هذه الدول وسمحت بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إجراء بعض التعديلات كما هو موضح في **الملحق رقم03**.

4.القضايا الغير معالجة على مستوى المعيار [2]:

1.4.حذف الزامية تقديم تقارير مالية مرحلية: إن الهدف الأساسي للقوائم المالية المرحلية وفق المعيار IAS 34 هو توفير قائمة عن المركز المالي للمؤسسة، خلال الدورة المالية، وكذلك تقديم معلومات عن التغيرات في الوضعية المؤسسة في الدورات السابقة حيث تساهم هذه المعلومات بإعطاء قيمة تنبؤية وفي حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستنادا لاحتياجات مستخدميها، نظر مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن القوائم المالية المعدة على أساس سنوي كافية إلى حد كبير لهؤلاء المستخدمين، و أنهم غير معنين بمعرفة الأوضاع المستقبلية والتنبؤية للمؤسسة بل يكون اهتماماتهم أكثر بمعرفة وضعية خزينة المؤسسة والسيولة المتوفرة من أجل شراء أو بيع الأوراق المالية، ولهذا السبب قرر مجلس عدم وضع أحكام للقوائم المالية المرحلية ضمن المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها غير ملائمة ويمكن أن تتسبب في تحمل تكاليف أكثر من الفوائد المترتبة

[1] http://media.ifrs.org/2015/SME/December/IFRS-for-SMEs-Update-December%202015.pdf Consulté le 05.01.2016 à 22:30.

[2] Raimondo LO RUSSO ,Va-t-on vers une application difficile de l'IFRS pour les PME ?,**Op.cit**,P21.

من المعلومات المرحلية. حيث دعا مجلس المعايير المحاسبية الدولية أن المعيار يجب أن يكون أكثر من نظام محاسبي، بل أداة لتسيير المؤسسة، وأن يكون وسيلة فعالة لإدارة الأعمال.

2.4.المعلومات قطاعية : هي معلومات خاصة بالمؤسسات التي تنشط في منتجات متعددة، إما أن تنتج وتبيع في العديد من خطوط الإنتاج أو الخدمات أو تعمل في العديد من المناطق الجغرافية وتكون هذه المناطق لديها معدلات ربحية وفرص نمو وآفاق مستقبلية ومخاطر مختلفة، وبالتالي هذه المعلومات تفيد في فهم أداء المؤسسة وتقييم المخاطر والربحية وبتالي تقييم أفضل. إن المؤسسات التي تطبق هذا المعيار يجب أن يكون لديها نظام معلومات مفصل، قادر على فصل بين المعلومات حسب القطاع وحسب المنطقة الجغرافية، فوفقا لطبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي عادة ما تمارس نشاط تشغيلي واحد ونظرا لكون تقديم هذه المعلومات وفق المعيار IFRS4مكلفة وغير ملائمة، قرر المجلس عدم أخذ هذه الالتزامات المحاسبية حول المعلومات القطاعية ضمن المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.4.الأصول الغير متداولة المحتفظ بها للبيع والنشاطات المتوقفة: تتميز بكونها غير متكررة ولديها خصوصية مختلفة في نشاط التشغيلي للمؤسسة فوضع معلومات حول هذا الموضوع في القوائم المالية يمكن المستخدمين القوائم المالية من تقدير وتقييم الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل. حيث يتم معالجة هذه المعلومات في المعيار المحاسبي الدولي5 IFRS حيث تصنف الأصول الغير متداولة كل مجموعة تصرف مخصصة للبيع يتم استرداد قيمتها المحاسبية من خلال معاملة بيع بدلا من استخدامه المستمر. وبناء على نفس الدوافع عدم ادراج تقارير القطاعات ضمن أحكام المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4.4.نتيجة عبر السهم : المعيار IAS 34 هدفه هو وصف مبادئ التقييم وعرض ربحية السهم الواحد وذلك من أجل تحسين مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات الأخرى لنفس الفترة أو بين فترات مختلفة حيث يطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تطرح أسهمها أو ترغب في طرحها في الأسواق المالية، وهكذا نستنتج أن أحكام هذا المعيار غير ملائمة، ويرجع ذلك أن حقيقية تطبيق المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخص المؤسسات الغير مدرجة في الأسواق المالية .

المطلب الرابع : تبسط طرق الاعتراف والقياس بالمعيار الخاص مقارنة مع المعايير بشكلها الكامل

لضمان نجاح المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان على مجلس المعايير المحاسبية اقتراح بعض التبسيط في الطرق المحاسبية للاعتراف والتقييم مقارنة مع المعايير الكاملة، وذلك استنادا على فرضية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك القدرات المالية والبشرية لاعتماد متطلبات محاسبية معقدة ومكلفة في إطار المعايير الدولية و للبحث عن التقارير التفاضلية لهذا النوع من المؤسسات، شكل

المجلس فريق عمل مكلف بوضع وتطوير معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال معالجة قضيتين أساسيتين:[1]

- مراعاة الالتزامات المحاسبية الواردة في المعايير الكاملة، وماهي التبسيطات والتخفيضات المحاسبية الواجبة لإعداد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون فقدان الجودة في القياس؛
- ربط هذه التبسيطات والتسهيلات في الالتزامات المحاسبية مع تلبية احتياجات المستخدمين دون تحمل عبء زائد.

الفرع الأول : أساليب تبسيط طرق الاعتراف والقياس مقارنة بالمعايير الكاملة

إن نجاح المعيار مرتبط بقبوله من قبل مختلف واضعي المعايير الوطنية والمنظمات ذات الصلة بهذا الموضوع من جهة ومن جهة أخرى مرتبط بكيفية يمكن لهذه التسهيلات والتبسيطات أن تعزز عملية إعداد وعرض القوائم المالية ذات الجودة العالية والشفافة، ودون أن تمثل عبء ثقيل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه نقوم بتحليل أهم التبسيطات التي أدخلت ضمن المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالآتي:

1.الأدوات المالية [2]: إن التبسيط المرتبط بمعالجة الأدوات المالية يكون في الحد من استخدام القيمة العادلة وكان الهدف من ذلك هو الحفاظ بشكل كبير على فهم أحكام التقييم للأدوات المالية فالاستخدام القيمة العادلة عادة ما يتطلب الاستفادة من خبرات مكلفة وغير متناسبة بشكل كبير مع الفائدة منها، ولضمان فهم أكبر لمتطلبات القياس للأدوات المالية، اختار المجلس تحديد جزئيين من المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة الأدوات المالية التالية :

1.1.الجزء 11 من المعيار يعالج الأدوات المالية الأساسية : قد تمثل نقدا أو أدوات دين مثل: السندات الاستثمارات في الأسهم الممتازة الغير القابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو الأسهم الممتازة غير المطروحة للتداول ...الخ[3] وتقيم على أساس التكلفة أو التكلفة المهتلكة.

2.1.الجزء 12 من المعيار يعالج الأدوات المالية الأخرى :هي كل الأدوات المالية المعقدة والتي يتم تقيمها بالقيمة العادلة ويمكن للمؤسسة عدم تطبيق هذا الجزء من المعيار في حال كانت المؤسسة تحوز فقط على الأدوات المالية الرئيسية .[1] والتي يتم تقيمها على أساس القيمة العادلة[2].

---

[1] Raimondo LO RUSSO ,**Va-t-on vers une application difficile de l'IFRS pour les PME** ? Revue Française de Comptabilité // N°435 Septembre 2010 ,p21.
https://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=RSG_249_0033
Consulté le :05.10.2015à 20:00.

[2] Evelyn Teitler-Feinberg ,**Normes IFRS pour PME une bonne alternative?** , fachbeiträge articles spécialisés, TREX L'expert fiduciaire1/2010,p21.
suivant:http://www.teitler.ch/images/downloads/zeitschriften/IFRS_for_PME_alternative_Trex_franz.pdf , Consulté le 01.01.2016 à 21:00.

[3] الجزء 11:الادوات المالية الاساسية ،مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية –**مادة تدريبية** –للمعيار لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، لندن،2009 ،ص3.

نص المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم تقييم الأدوات لأول مرة بتكلفة الحيازة مضاف إليها مصاريف المعاملة ويتم تحيينها في حالة الدفع بالأجل أو أداة يتم تمويلها بسعر فائدة مختلف عن سعر السوق أما التقييم البعدي من أهم الفروقات التي تظهر بين معيار 39 والمعيار الخاص يكون بتطبيق القيمة العادلة للقياس اللاحق للأدوات المالية، فمعيار 39 يتطلب تحديد القيمة العادلة لمعظم الأدوات المالية أما المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحد من استخدامها في حالة عدم الحصول عليها بموثوقية وبدون عبء. أما في ما يتعلق بانخفاض القيمة فنص الجزء 11 من المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التقليل من استخدام اختبار انخفاض القيمة كما ويتم قياسها بالفرق بين القيمة الدفترية للأداة والتقدير الأمثل الذي تبلغه المؤسسة في حال بيعها للأداة، وفيما يتعلق بمحاسبة التحوط،[3] اختار المجلس أن يبقي نفس الأحكام الواردة في المعيار الدولي 39 فيما يتعلق بأهمية التحوط وخاصة في فترة الأزمة وعند إعداد المعيار الخاص، إلا أنه تم إدخال بعض التبسيطات لتلبية احتياجات هذه المؤسسات، أولا فيما يتعلق بوثائق الثبوتية لعملية التحوط التي ترتبط بين أداة التحوط والبند المحوط من أجل الوفاء بمتطلباته فالمعيار الخاص قلل من هذه الأخيرة نظرا لقلة المخاطر المحوطة مقارنة بمعيار 39 .

2.شهرة المحل والأصول الغير ملموسة الاخرى:[4] أورد مجلس قضية الاعتراف والقياس شهرة المحل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنفس الأحكام الواردة في المعيار الدولي IFRS3"دمج الاعمال " فيما يتعلق بالاعتراف الأولي للأصل، أما فيما يخص الاهتلاك وانخفاض القيمة لشهرة المحل والأصول الغير الملموسة الأخرى، ينص المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إجراء الاهتلاك وانخفاض القيمة لشهرة المحل وباقي الأصول الغير ملموسة، حيث يرى المعيار أنها وبدون استثناء لديها عمر نفعي مما يتوجب اهتلاكها بشكل منتظم، وفي حالة لم تقدر المؤسسة على تحديد العمر النفعي للأصل بطريقة موثوقة فيمكن أن تفترضه 10 سنوات، مع عدم وجوب مراجعة دورية لطريقة الاهتلاك والقيمة المتبقية والعمر النفعي، كما يتم تسجيل الاهتلاك لكل فترة على أنه مصروف، مما يتطلب تسجيل الأصول الغير ملموسة بالقيمة المحاسبية

---

[1] الجزء 12:الادوات المالية الاساسية ،مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية –**مادة تدريبية**– للمعيار لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم،لندن،2009،ص3.

[2] **القيمة العادلة في تقييم الادوات المالية** :يشترك كل من المعايير المحاسبية الدولية الكاملة و المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحديد مفهوم القيمة العادلة ،سواء في طريقة تحديدها وتقنيات تقيمها ، وعليه فالقيمة العادلة ماهي إلا سعر معروض في سوق نشط. في حالة غياب سوق نشط يكون سعر المعاملة الاخيرة لأداة مماثلة يشكل توجيه ملائم للحصول على القيمة العادلة ما لم تكن هناك تغيرات كبيرة في الظروف الاقتصادية أو يكون قد مر وقت طويل على آخر معاملة ،كما يمكن ان لا يكون سعر أخر معاملة توجيه جيد في حالة تمت المعاملة قصرا او تصفية او هبة ..الخ.

[3] **محاسبة التحوط** :هو استخدام أداة مالية او أكثر للتحوط أية تغيرات في القيمة العادلة او في التدفقات النقدية في بند آخر وبحيث تتعادل الآثار الناتجة عن الادارة المستخدمة للتحوط مع الآثار المستقبلية للأداة الاصلية و**أدوات التحوط** المسموح بها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا المعيار الخاص كالآتي : •تبادل اسعار الفائدة ،مبادلة الصرف الاجنبي ،العقد الاجل للصرف ،عقد آجل للسلع.

[4] HEDFI Mohamed Rached,**opcit**,p85.

التي تكون مساوية لتكلفة الأصل مطروح منها مصاريف الاهتلاك وخسائر القيمة ومع اعتبار أن القيمة المتبقية مساوية للصفر في نهاية العمر النفعي إلا في حالة :[1]وجود الالتزام من طرف ثالث لشراء الأصل ووجود سوق نشط في نهاية العمر النفعي للأصل يمكن من خلاله تحديد القيمة المتبقية.

كما أضاف المجلس تسهيل آخر فيما يتعلق بمصاريف البحث والتطوير التي تستهدف الحصول على معرفة علمية فنية يتم استخدامها في تحسين أو الحصول على خدمات ومنتجات جديدة تكون لها قيمة مستقبلية في سياق نشاط المؤسسة التجاري، وقد بين المعيار الخاص بأن جميع التكاليف المتولدة عن عمليات البحث والتطوير، يتم تسجيلها على أنها مصاريف، كل هذه التبسيطات التي قدمها المجلس من أجل مراعاة طبيعة حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. الأصول الملموسة : يتم قياس الأصل عند لحظة الاعتراف به بالتكلفة المعادلة للثمن النقدي عند تلك اللحظة أو القيمة الحالية لجميع المدفوعات المستقبلية في حالة تأجيل السداد، أما فيما يتعلق بالقياس اللاحق [2]فالمعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يوصي فقط باستخدام نموذج التكلفة، حيث قدم هذا تبسيط نظرا لأن المعيار دولي 16 يتطلب تطبيق نموذج إعادة التقييم بشكل منتظم حتى لا تختلف القيمة الدفترية بشكل جوهري على القيمة العادلة عند قفل الحسابات وهذا قد يكون مكلفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

4.عقارات التوظيف :بعد ما قام المجلس بتجربة ميدانية لمسودة المعيار وجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تستخدم هذا النوع من الأصول بل تفضل الأصول السائلة مثل الودائع نظرا لصعوبة التخلص من العقارات التوظيف، وعليه قرر مجلس تبسيط أساليب الاعتراف والقياس لهذا نوع من الأصول بما في ذلك التقييم الاولي واللحق لها. فعلى مستوى التقييم الأولي تم إجراء تبسيط وحيد يتعلق بعدم حساب تكاليف الاقتراض، أما في التقييم اللاحق فوفق المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يسمح لتقييم الخيار بين نموذج التكلفة والقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، واستخدام طريقة القيمة العادلة إذا تمكنت المؤسسة من تحديدها بموثوقية من دون تكلفة أو جهد[3].

5.الأصل البيولوجي : اقترح المعيارأن يتم السماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبيق نموذج "التكلفة الأولية– الاهتلاك – خسائر القيمة" لهذه الأصول. في حالة عدم تمكنها من تحديد القيمة العادلة بشكل

---

[1] برقي التجاني ، **مدى ملائمة متطلبات المعيار الابلاغ المالي الخاص بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة** ،ملتقى الوطني: واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،05-2013/05/06.ص12.

[2] فوفق المعيار الدولي رقم 16 "الاصول الملموسة " حدد طريقتين للقياس اللاحق للأصل الملموس، أما عن طريق الطريقة المرجعية (نموذج التكلفة)التي يتم تسجيل الاصل بتكلفته الاولية مطروح منه مبلغ الاهتلاكات المتراكمة واي خسارة متراكمة لانخفاض الاصل ، او بطريقة الاختيارية(نموذج اعادة التقييم) فوفقا لهذه الطريقة يتم اعادة تسجيل الاصل بمبلغ معاد تقييمه لكونه يمثل القيمة العادلة بتاريخ اعادة التقييم مطروحة منه اي اهتلاكات متراكم وخسائر القيمة المتراكمة .

[3] HEDFI Mohamed Rached,**Op.cit** ,pp 91-92.

موثوق ويبدو أن هذا الموقف مرضي وخاصة بالنظر إلى المشاكل المحددة للبلدان النامية التي يبدو من الصعب إيجاد سوق نشط لهذا النوع من الأصول .[1]

6.مزايا المستخدمين[2] : يشير المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنه ينبغي أن تتوافق متطلبات هذا المعيار فيما يتعلق بمزايا المستخدمين مع المعيار الدولي رقم IAS 19"مزايا المستخدمين "[3]،ولكن بشكل مبسط وبدون اللجوء إلى خبراء خارجين حيث يتم وفق المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاعتراف بالالتزام استحقاقات المستخدمين ما بعد انتهاء الخدمة وفق الخطة غير محددة بقيمته الحالية مطروحا منها القيمة العادلة لأصول الخطة في تاريخ اعداد الميزانية، بحيث يتم تحديد القيمة الحالية على أساس أسلوب الوحدة الائتمانية التنبؤية، كما يقدم تبسيط في هذا المعيار، حيث إذا كانت المعلومات المطلوبة للقيام بالحساب متاحة أو يمكن الحصول عليها بدون تحمل تكاليف أو بذل جهد مفرط، وفي حالة عدم توفرها لا نأخذ بعين الاعتبار الزيادة المستقبلية للأجور ومنح الحقوق المستقبلية أو معدل وفاة العمال الفاعلين، كما لا يتطلب المعيار القيام بتقييم تقديري أو اكتواري بشكل سنوي حيث أن قيمة الالتزام يمكن تعديلها فقط من خلال الأخذ بعين الاعتبار الزيادة في عدد العمال والاجور أو معدل الوفيات وهذا في حالة عدم تغير مهم في الفرضيات التي بني عليها التقييم.

7.مصاريف الاقتراض: ينص الجزء 25 من المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن جميع تكاليف الاقتراض يجب الاعتراف بها على انها مصروف، وتحمل على السنة التي وقع فيها الحدث، وهذا التبسيط يتناقض مع المعيار المحاسبي الدولي "تكاليف الاقتراض" الذي ينص على رسملة تكاليف الاقتراض ضمن تكلفة الأصل في حال ما إذا كان القرض مؤهل مباشرة لامتلاك أو لإنشاء أو تصنيع أصل[4] .

8. الدفع على أساس السهم :أصبحت العديد من المؤسسات وبما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم أدوات الملكية (أسهم أو خيارات الأسهم)كوسيلة لدفع أجور الموظفين والمديرين، والعديد من العمال الاخرين، وحتى الموردين. رأى المجلس أن تطبيق المعيار الدولي IFRS2"الدفع على أساس السهم "صعب التطبيق وخاصة فيما يتعلق بتقييم المعاملات المقدمة من قبل الموظفين من أجل منحهم أدوات ملكية مقابل ذلك. وبالنظر إلى متطلبات هذا المعيار قدم المجلس مجموعة من التبسيطات فيما يخص الدفع على أساس السهم، حيث لابد القيام بالاعتراف الأولي للأدوات عن اصدراها وفي حالة لم تتمكن المؤسسة من

---

[1] HEDFI Mohamed Rached,**Op.cit**,p88.

[2] برقي التجاني ، **مرجع سبق ذكره**.ص15.

[3] **مزايا المستخدمين تتقسم الى أربعة** :- استحقاقات المستخدمين القصيرة الأجل؛- استحقاقات المستخدمين ما بعد انتهاء الخدمة(وفق خطط محددة أو غير محددة)؛- استحقاقات الطويلة الاجل الاخرى؛- استحقاقات بعد انتهاء الخدمة؛ وللاطلاع أكثر على تفاصيل هذه المزايا ارجع للمعيار الدولي 19.

[4] لخضر علاوي ،**مرجع سبق ذكره** ،ص299.

تحديد قيمتها العادلة [1] عند تاريخ التسوية يتطلب استخدام طريقة التقييم الاكثر ملائمة وهذا من أجل تقليل التزامات المؤسسة. [2]

9.الضرائب على النتيجة : الضريبة المؤجلة وفق المعيار الخاص هي القائمة على أساس الفرق بين المبالغ في الميزانية والأساس الضريبي لتلك البنود وعليه هناك خصوصية في الجزء 29 من المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمعيار الدولي 12"الضرائب المؤجلة"، حيث هذه الأخيرة تعرف الضرائب المؤجلة على الأصول في المبالغ التي ستتحصل عليها في الدورات اللاحقة الناتجة عن العمليات التي تمت خلال الدورات السابقة، وهذا الشرط ينطوي على التقييم الصحيح للأوضاع المستقبلية لمعدي القوائم المالية، ويكون عادة صعب، وإذا كان لفترات طويلة أو في حالة تغير الاوضاع الاقتصادية، ولهذا تم اضافة عبارة "من المحتمل جدا " في الجزء 29 من المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترك مساحة واسعة لمعدي قوائم المالية لحساب الفرق المؤقت بطريقة صحيحة قبل اجبارهم بالاعتراف به.

10.المساهمات في المؤسسات الزميلة والعقود المشتركة : قام المجلس بالإضافة تعديلات على بعض أحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS27 "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة"، معيار المحاسبة الدولي رقم IAS28 "الاستثمارات في شركات زميلة" والمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 31"الحصص في المشاريع المشتركة "من أجل التكيف مع احتياجات معدي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعليه يتم وفق المعيار الخاص بها بتقييم مساهماتها عن طريق التكلفة مطروحا منها خسائر القيمة أو باستخدام أسلوب الملكية والذي يتم من خلاله تسجيلها بالتكلفة العملية ثم إجراء تعديلا لاحقا يعكس حصة المستثمر بالربح أو الخسارة في المؤسسة الزميلة أو في العقد المشترك، أو باستخدام نموذج القيمة العادلة، وذلك بتسجيلها بثمن الاقتناء مع عدم تضمينه لتكاليف العملية مع قياسها عند تاريخ كل إقفال بقيمتها العادلة والاعتراف بالتغيرات بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة، وهذا في حالة إمكانية القياس بموثوقية وإلا يتم تطبيق نموذج التكلفة. [3]

---

[1] كما تقيس المؤسسة القيمة العادلة للاسهم (البضائع أو الخدمات المستلمة ذات العلاقة) باستخدام التسلسل الهرمي التالي للقياس المكون من ثلاث مستويات هي :

أ–إذا كان سعر السوق الملحوظ متوفر لأدوات حقوق الملكية الممنوحة، استخدم ذلك السعر.

ب– إذا كان سعر السوق الملحوظ غير متوفر، تقوم بقياس القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية الممنوحة باستخدام بيانات السوق الملحوظة الخاصة بالمؤسسة مثل: معاملة حديثة في أسهم المؤسسة، أو تقييم عادل مستقل حديث للمؤسسة أو أصولها الرئيسية.

ج– إذا كان سعر السوق الملحوظ غير متوفر، وكان من غير الممكن الحصول على القياس الموثوق للقيمة العادلة بموجب البند –ب– تقوم بشكل غير مباشر بقياس القيمة العادلة للاسهم أو مكافاة الموظفين مقابل ارتفاع الاسهم باستخدام طريقة تقييم التي تستخدم بيانات السوق إلى أقصى حد ممكن لتقدير سعر أدوات حقوق الملكية تلك في تاريخ المنح في المعاملة على أساس تجاري بين أطراف مطلعة وراغبة، و يجب أن يستخدم مدراء المؤسسة حكمهم وتقديرهم لتطبيق أسلوب التقييم الانسب لتحديد القيمة العادلة .

[2] المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة،**–مادة تدريبية –** فيها النص الكامل للقسم 26 " الدفع على أساس الاسهم ،اصدار مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لندن ،2009،ص32.

[3] برقي التجاني،**مرجع سبق ذكره**،ص13.

11.اعانات الحكومية: يتم قياس الاعانات بالقيمة العادلة للأصول المستلمة أو قابلة للاستلام ومن ناحية التبسيط أقدم معيار المحاسبي الدولي الخاص على اعتماد طريقة واحدة للاعتراف بالمنح في قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تحقق الشروط، بدلا من طريقتين كما هو الحال في المعيار الدولي IAS20.[1]

[1] خالد جمال الجعارات،**مطبوعة مختصرة "مختصر المعايير المحاسبية الدولية"** ،مطبعة جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2014،ص115.

خاتمة الفصل الأول:

يعد الإفصاح عن المعلومة الحلقة الرئيسية لتطوير المعايير المحاسبية، حيث كانت الحاجة للمعلومة والإفصاح عنها هي الحاجز والمحرك الأساسي لتطوير الفكر المحاسبي، فلقد جاء معيار الإبلاغ المالي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتزويد مستخدمي المعلومة المحاسبية بما يلزمهم في اتخاذ القرارات المناسبة وخاصة في ظل اتساع العولمة الاقتصادية وتدفقات رؤوس الأموال التي يشهدها العالم، جعل من المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حقيقة لابد من توفرها في ظل اتساع أسواقها والتي أضحت مندمجة في الاقتصاد العالمي، مما استلزم وجود لغة محاسبية مشتركة تراعي خصوصية هذا النوع من المؤسسات.

إن الاهتمام الأساسي لكل من البلدان المتقدمة والنامية، هو تبني معايير متوافقة مع واقع الاقتصاد العالمي بهدف تقليص الفجوة، اختلاف الأنظمة المحاسبية من بلد لأخر، ومساعدتها على التكيف مع أوضاع الأسواق العالمية، حيث سارعت العديد من دول العالم في تبني المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها على جميع مؤسساتها، دون مراعاة خصوصية أنواعها ومميزاتها فقط، بهدف تعزيز علاقاتها الدولية وتحقيق أهدافها، ولهذا يعتبر معيار الإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة حقيقة لهذه الدول في تحقيق أهدافها وبأقل تكلفة وأقل تعقيد، والاستفادة من فرص الاستثمار الدولي مع مراعاة خصوصيتها.